طريق الحركة المصرية

كثيراً ما ينظر المصريون بعين الزهو والفخار إلى حركتهم الوطنية فى أطوارها المختلفة ، وقد اعتادوا إظهار ما فيها من صفحات المجد والبطولة ، دون أقل محاولة لإدراك ما شابها من جراثيم الفشل ، أو عناصر الركود والضعف . ونحن نظلم الشعب المصرى إذا اعتبرناه مسئولا عن هذا الاتجاه الشاذ . فالمسئولية كلها تقع على عاتق من تناول حركتنا الوطنية بالبحث من الكتاب والمؤرخين ، وعلى عاتق بعض الزعماء السياسيين ، الذين اتخذوا المتاجرة بأسماء الزعماء الراحلين ، والتمحك ببطولتهم طريقاً لاكتساب الأنصار واستدرار العطف .

أغلب أو كل ما ظهر لكتابنا فى تاريخ الحركة الوطنية لا يعدو مجرد العرض التاريخى ، أو السرد الزمنى للحوادث دون أقل محاولة لمعرفة بواعثها ، وعقلية الزعماء القائمين بها ، والعلاقة بين هذه العقلية وتوجيه الحركة واختيار وسائل الكفاح ، وبينها وبين النظم الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى عصرهم . وما كان لأحد أن يحكم على هذه الحركة حكماً صحيحاً عادلا بدون تعرف أطوارها المختلفة ، والأساس الفكرى الذى استند إليه كل طور ، وما استخدم فيه من وسائل ، وما أحدثت تلك الوسائل من نتائج ، وما تمخض عنه هذا الطور من تيارات واتجاهات فى طريق الحركة المصرية ، وفى عقلية الشعب . وإذا كنا لا نستطيع الإلمام بتاريخ الحركة الوطنية تفصيلا فى مثل هذا الحيز الضيق المحدود ، فسنكتفى هنا بأن نقسمها باختصار إلى أطوار ثلاثة : طور الزعامة العسكرية ، طور الزعامة الأدبية ، وأخيراً طور الزعامة القانونية .

أولاً — طور الزعامة العسكرية :

وتبدو بأجلى مظاهرها فى عصر محمد على ، ذلك المغامر العسكرى الذى ساقة القدر إلى مصر ليتولى زعامة طور من أطوار نهضتها الحديثة . وإذا كانت مصر على يد تلك الزعامة ، قد بلغت درجة عظيمة من الامتداد والتقدم ، إلا أنها لم تلبث أن اضمحلت ، لافتقارها إلى الكفاية السياسية ولما شابها من أخطاء ، أولها أنها لم تتخذ لنفسها سياسة خارجية حكيمة تتفق ومصالح مصر دون أى اعتبار آخر . بل هى أوقعت البلاد فى سلسلة من الحروب المتتابعة المتوالية ، أنهكت قواها ، وألبت الدول عليها ، وأضاعت هيبة الدولة العثمانية وهيبة الإسلام بصفة عامة ، بإظهارها للأوربيين مبلغ ضعفها . ولو تجنبت مصر يومئذ الاصطدام بالدولة العثمانية وقصرت توسعها على الجنوب والغرب ، وحاولت الاستفادة جدياً من تنافس الدول الأوربية ، فلم تسمح لنفسها بالانقياد لتحريض فرنسا ، ولم تحسن الظن بوعودها الخلابة ، لكانت نهضتها أوفر نجاحاً وأطول أمدا .

ولو بحثنا عن علة هذا الخطأ . لوجدناه فى أن محمد على كان أقرب إلى « العسكرى المغامر » شأن نابليون وقيصر ، منه إلى باعث شعب ومؤسس دولة . إذ لم يكن اتجاه توسعه فى حدود ما ينبغى أن يكون المجال الحيوى لشعب وادى النيل . فقد كان الواجب أن يقف توسعه شمالا عند عكا ، متجنباً الاصطدام مع السلطان العثمانى بذلك ، موجهاً جيوشه عبر السودان إلى منابع النيل ، وغرباً إلى برقة وما وراءها . ولو وقفنا عند دوافع فتحه للسودان لوجدنا فى طليعتها البحث عن الذهب ، وتجنيد السودانيين . أى أنه أراد ضم السودان ، لا لأنه شطر الوادى الجنوبى ،

ونصف مصر الحيوى ، ولا لأهميته الاقتصادية والقومية ، وإنما لاستغلال ذهبه وقواه البشرية فى إشباع أطماع أبعد ، فى جهات أخرى لا تدخل فى مجال التوسع المصرى . ومع ذلك رأيناه يدفع إليها بجيوشه عبر الشام فى حروب متعاقبة مع السلطان ، لم تكن لتدعو إليها ضرورة . وكان من الممكن والأفضل تفاديها ادخاراً لقواه ، ولقوى الشعوب الشرقية كافة .

وبوفاة محمد على تعاقب على مصر حكام أقل عزما وحنكة . واتضح فى عهد عباس وسعيد أن جهود محمد على المضنية قد أسفرت عن تأسيس مجرد أسرة حاكمة ، لا عن إحياء شعب وتأسيس دولة . فهذا عباس تسود حكمه الفوضى ، وقد أوقف عجلة الإصلاح تماماً بعد أن بدأت تتثاقل فى أيام محمد على الأخيرة ، بفشل جهوده العسكرية ، التى كانت محور إصلاحاته جميعاً . أغلق عباس المدارس والمصانع التى أنشأها محمد على كضرورة حربية لتجهيز الجيش وتموينه ، ولم يتردد فى إظهار نعرته التركية الصريحة ، ولم يخف عن المصريين احتقاره إياهم . وإذا كان سعيد لم يسترسل بعده فى تلك السياسة بكبحه جماح النعرة التركية ، وبتقربه إلى المصريين ، وجعله اللغة العربية هى اللغة الرسمية . إلا أنه كان خاملا مترهلا ، متقلب الأهواء ، أو توقرا طى النزعة ، حريصاً على أن يجرد الشعب من كل مهيئات النهوض والتحرر . فبادر أول اعتلائه العرش إلى إلغاء ديوان التعليم . وعندما أشار عليه مستشاره السويسرى بإعادة فتح المدارس المغلقة أجابه قائلا : « لماذا نعلم الشعب ؟ ليتعذر علينا حكمه ؟ دع القوم على جهلهم ، فالأمة الجاهلة أسلس من الأمة المتعلمة قياداً » .

ومن عجب أن يمد سعيد فى نفس الوقت الذى حارب فيه التعليم المصرى ، يد المساعدة إلى المدارس الأجنبية التى أسستها الإرساليات

المذهبية . وما ذلك إلا مظهراً من مظاهر انقياده للأجانب ، وتدليله لهم تدليلا شجعهم على الإضرار بالمصريين وابتزاز أموالهم . وكان قناصلهم من ورائهم يحمونهم بالامتيازات الأجنبية ، ويقتسمون معهم أموال الشعب المسلوبة . تلك المحاباة الصارخة للأجانب تبدو لنا بصفة خاصة فى الامتياز الذى أعطاه سعيد لصديقه الأفاق « دلسبس » بشروط سخية مجحفة بالشعب المصرى ، من أخذ الشركة ما تجده من الحامات فى مصر مجانا ، إلى وضع يدها على مساحات غير معقولة من أراضى الدولة تربو بكثير على ما يلزمها لحفر وصيانة القنال ، إلى تسخير عشرات الألوف من الفلاحين المصريين فى عمليات الحفر . وكانوا يسامون أشر أنواع القسوة والاستغلال ، حتى لقد كانوا يموتون كالذباب إعياءاً وجوعاً . بل لقد وصل سعيد فى انقياده للأجانب إلى حد إرسال حملة مصرية إلى حرب المكسيك مجاملة لفرنسا بناء على توسط فرديناند دلسبس . حتى لقد صوره بعض المؤرخين يومئذ بدمية خشبية تحركها فرنسا من وراء ستار ، وتسخرها فى أغراضها الخاصة .

تولى إسماعيل الحكم بعد سعيد والتركة مثقلة بالأعباء والديون . وأبدى أول عهده روحاً طيبة وغيرة لا بأس بها . حاول مخلصا التحرر من الشروط المجحفة فى امتياز شركة قنال السويس ، ولكن انتهت محاولته بمأساة التحكيم المضحكة ! إذ أصدر لويس نابليون ، وهو الخصم فى الخلاف والحكم ، قراره بإلزام مصر بدفع تعويضات جسيمة ، بلغت نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات تعطى إلى الشركة مقابل إلغاء السخرة ، واسترداد الحكومة المصرية لبعض الأراضى ولترعة المياه العذبة . هذا القرار جاء « تحفة من تحف القضاء » كما وصفه قنصل أمريكا فى مصر

يومئذ . ولا نفهم كيف حكم لويس نابليون بهذه التعويضات ، ولا كيف قبل إسماعيل أن يدفعها . فاسترداد الدولة المصرية للأراضى المتنازع عليها بجرة قلم ومن غير تعويض ، عمل من أعمال السيادة ما كان لها أن تتفاوض بشأنه مع دولة أجنبية . وإلغاء السخرة من ناحية أخرى إن هو إلا إزالة حيف ، تحتم أبسط المبادئ الإنسانية إزالته . ولم يكن لفرنسا أن تطالب مصر بتعويض عن عمل كهذا ، لأن تسخير المصريين فى تحقيق مطامعها ليس بالحق المكتسب !

لم يكن الأمر ليحتاج إلى مفاوضة أو تحكيم أو مساومة ! ولقد أخطأ اسماعيل بإيفاد وزيره الأرمنى نوبار لهذا الغرض . وكان الأولى به أن يبادر بتعديل الاتفاق بطريقة حاسمة . لاسيما وأن الظروف الدولية ، من حيث موقف السلطان وبريطانيا ، كانت مواتية ومشجعة لمصر على أن تفرض التعديل الذى تريده على الشركة كأمر واقع . ذلك فصل من فصول مأساة القنال بدأه اسماعيل بطلا ليختمه متردداً متراجعاً ! ومن عجب أن تنتهى تلك المأساة ببيع أسهم مصر فى شركة القنال وهى أكثر من الثلث بما يقل عن أربعة ملايين من الجنيهات . أى بمبلغ يزيد على جملة التعويضات التى ألزم اسماعيل بدفعها بمليون جنيه فقط . وتلك لعمرى مقارنة عجيبة ! وأعجب منها أن ينفق اسماعيل على حفلة افتتاح القنال وما تخللها من بذخ مروع وبهجة خرافية مليون ونصف مليون جنيه ، ليضطر خليفته توفيق فيما بعد لأن يبيع حصة مصر فى الأرباح ، وهى ١٥٪ منها ، بمبلغ ٨٨٠,٠٠٠ جنيها ، أى بما هو أكثر بقليل من نصف نفقات حفلة الافتتاح الخرافية الباهظة .

وإذا طرحنا مأساة القنال جانباً وجدنا عهد اسماعيل حافلا بمشروعات التعليم والرى . فازداد فيه عدد المدارس زيادة كبيرة وحفرت عشرات

الترع وأصبحت مئات الآلاف من الأفدنة . كما كان اسماعيل أكثر توفيقاً من محمد على من حيث اتجاه التوسع الطبيعى لشعب وادى النيل . فهو لم يجرد الحملات العسكرية كما فعل محمد على . وإنما حرص على توجيه جيوشه وبعثات كشفه فى الاتجاه الصحيح لهذا التوسع ، بضم أقاصى السودان وأعالى النيل والصومال وأوغنده . فكانت فتوحاته فى هذا الاتجاه ناجحة بدأت بتؤدة ومن غير طموح اندفاعى ، ولغرض الاستثمار الاقتصادى ونشر التجارة .

ومهما يكن حكم التاريخ قاسياً على اسماعيل من حيث ماتميز به عهده من حب المظاهر ، وسوء التصرف إلى حد طغت فيه عوامل الفوضى والفساد ومن ثم الارتباك المالى ، على ماحقق من خطوات الاصلاح . فالذى يهمنا حقاً ، والجدير بعنايتنا حقاً هو أن الشخصية القومية المصرية بدأت تتكون ، وتبرز معالمها فى أواخر عصر اسماعيل . وذلك لنهوضه بالتعليم إلى حد كبير من جهة ، ولازدياد تدخل الدول الأجنبية فى شئون البلاد من جهة أخرى .. ذلك التدخل الذى بدأ برعاية الدول لمصالح طبقة الرأسماليين الدوليين ، الذين أثروا بالمتاجرة الرخيصة فى ديون اسماعيل المبسوط اليدين ، على حساب الشعب المصرى . ثم توسعت بعض الحكومات فى تلك الرعاية ، لاسيما الحكومة الانجليزية ، إلى حد الإشراف الفعلى على سياسة البلاد وتمهيد الطريق لاحتلالها .

رأى الشعب المصرى ذلك التدخل يصل إلى حد تأليف وزارة يرأسها أرمنى ، وبها عضوان انجليزى وفرنسى فضج وسخط ! وتحول هذا السخط فى الجيش إلى شبه تمرد بتأخير صرف مرتبات الضباط ، والتجاء نوبار رئيس الوزراء إلى دفع بعض المتأخرات إزاء إلحاحهم ، مع إحالة الكثير منهم إلى التقاعد بنصف مرتب . إذ هجم بعض الضباط المسلحين على نوبار

والوزير البريطانى ولسون ، واقتادوهما قسراً إلى نظارة المالية ، حيث وافاهم الخديوى بين هتافات الجماهير العدائية طوال الطريق ضد الأجانب والتدخل الأجنبى . ولم يمتثل العصاة لأمر الخديوى بالتفرق ، واحتكوا بالحراس فاضطرت وزارة نوبار إلى الاستقالة ، مما أثار ريبة الانجليز وحرك مخاوفهم . فاتهموا اسماعيل بالتواطؤ مع الثوار ، وبالإيعاز إلى الأهالى بتقديم الاحتجاجات وتنظيم المظاهرات الخ .. كما احتج الوزيران الإنجليزى والفرنسى على حده من سلطتهما . فما كان من اسماعيل إلا أن واجههم برغبة الشعب المصرى فى تأليف مجلس وزراء مصرى يكون مسئولا أمام مجلس نيابى . وألف وزارة جديدة اتبعت سياسة حازمة ضد لجنة التحقيق والتدخل الأجنبى ، واستقبلها الشعب بحماس وتأييد ظاهر ، وبهذا يكون الشعب قد كسب الخديوى إلى جانبه فى كفاحه المرير ضد الاستغلال الأجنبى . مما جعل الدول تبادر بموافقة السلطان إلى إجبار إسماعيل على التخلى عن العرش ، مع نفيه خارج القطر .

ولا أظننا فى حاجة إلى الدخول فى تفصيلات تلك الحوادث لندلل على أن الرأى العام المصرى قد أثبت وجوده فى أواخر عهد إسماعيل بالفعل . إلا أننا نحرص على أن نسجل أن ظهور الرأى العام لم يكن من صنع إسماعيل أو بتحريضه كما ظنت الدول الأجنبية خطأ ، أو كما ادعت ذلك للتخلص منه . إنما كان ظهور الرأى العام قائماً على اختمار الفكرة الوطنية المصرية فى النفوس ، وامتدادها بالتعليم فى طوائف الشعب . وقد بدأ الشعور الوطنى يتجسم فى الجيش بصفة خاصة . ذلك لأن الجيش كان هو الطائفة الوحيدة التى يعتد بقوتها بين طوائف الشعب . فتلك طبقة الموظفين وأصحاب المهن ضئيلة العدد . ولم تكن فى البلد صناعة يلعب عمالها بتركزهم فى المدن دوراً يذكر فى توجيه سياسته . بينما كان

المزارعون متفرقين فى الأراضى غير متجمعين كعمال الصناعة ، مكبلين فى ذلك العهد الاقطاعى بقيود الحرمان والجهل والسخرة ! ومما ساعد على نمو الشعور الوطنى وتغلغله فى صفوف الجيش أن كانت المراتب العليا والترقية إليها قاصرة على الأجانب والأتراك والشركس . وكان هؤلاء يحرصون على إخماد الأنفة ، والاعتداد بالنفس والعزة القومية ، وحرية التفكير والتصرف فى نفوس مرؤوسيهم المصريين بمجرد ظهورها . مما ولد السخط فى نفوس هؤلاء وزاده تفاقما وحدة . . حتى لقد ألف نفر منهم جمعية سرية فى عهد إسماعيل برئاسة « على الروبى » للدفاع عن الشرف القومى ولكسب حقوقهم . وبعودة أحمد عرابى من حرب الحبشة انضم إلى تلك الجمعية ، ولم يلبث أن تزعمها وتزعم الحركة الوطنية فيما بعد بملكته الخطابية وقوة شخصيته . وبهذا ظهرت « الزعامة العسكرية » فى الوجود ، وحملت لواء الحركة الوطنية التى تميل إلى إرجاعها إلى هذا العهد ، لا إلى عهد محمد على الذى قلنا إنه أقرب إلى « المغامر العسكرى » منه إلى الزعيم الوطنى .

كانت الزعامة العسكرية هى المسيطرة على الموقف والموجهة للحركة الوطنية فى عهد توفيق . وقد ظهرت إلى جانبها وتآزرت معها زعامتان أخريتان : زعامة وطنية قوامها بعض الأعيان والمثقفين المصريين ، وزعامة دينية كان لها أثرها فى تكوين الرأى العام يومئذ . ويرجع فضل ظهورها إلى جمال الدين الأفغانى الذى أذكى بتعاليمه الحرة وبعقليته المتجددة الشعور الوطنى والاجتماعى فى مصر وغيرها من شعوب الشرق ، والذى لم يغادر البلاد يوم نفيه إلى جدة إلا وقد ترك وراءه تلاميذاً يسهرون على تعاليمه ومبادئه . فلا عجب إذا وجدنا الحركة الوطنية فى طور الزعامة العسكرية قد اصطبغت بالصبغات الوطنية والاجتماعية

والإسلامية معا . وهذا ما نلمسه بجلاء فى خطاب عرابى فى مودعيه بمحطة القاهرة يوم رحيله إلى رأس الوادى ، حيث قال « ما قصدنا بسعينا إفساداً أو تدميراً ، ولكن رأينا أننا بتنا فى إذلال واستعباد . ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء . . . حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » .

لم تكن الحركة العرابية لتخلو من عنصر العروبة بفضل تعاليم جمال الدين الأفغانى الحرة ، ولأن عرابى نفسه كان أزهرى النشأة منتميا للبيت العلوى الشريف ، كما كان العنصر الاجتماعى متوافراً فيها . ولا عجب فقد كان عرابى فلاحا مصريا صميما ، تجلت مصريته الصميمة فى رده على قول الخديوى توفيق « ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » خلال مظاهرة عابدين العسكرية بقوله المشهور « لقد خلقنا الله أحراراً ، ولم يخلقنا تراثا وعقاراً . فو الله الذى لا إله إلا هو أننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم . » ويبدو العنصر الاشتراكى فى الثورة العرابية أيضاً فى قول جمال الدين الأفغانى « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتنبت فيها ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال ، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ! » وهكذا نستطيع أن نعتبر الحركة العرابية بحق بداية كفاح الشعب المصرى للتحرر من المظالم الاقطاعية التى ناء كاهله بها طوال عهود الأتراك والمماليك . وقد بادر الإنجليز إلى التدخل المسلح أول قيام تلك الحركة ليقضوا عليها وهى فى مهدها . وليفوتوا على الشعب المصرى كل سبيل للتحرر والنهوض . وكان قد بدأ فعلا قبل دخولهم يخطو فى طريق التحرر خطوات سريعة حازمة . فتلك وزارة البارودى التى تولت الحكم بإجابة طلبات الجيش ، مؤيدة بمجلس النواب الجديد ، طفقت

تدخل الإصلاحات الوطنية والاجتماعية على نطاق واسع ، من زيادة الجيش مع تطهيره من العناصر الغريبة ، إلى الشروع فى تعميم التعليم المجانى العام ، إلى إعداد دستور يحدد اختصاصات كل من الخديوى والوزارة ومجلس النواب الخ . . .

ولو قدر للانقلاب العسكرى الشعبى أن يستقر ، وللوزارة الجديدة أن تعمل فى هدوء ، لأدت للشعب خدمات جليلة ، ولكان لمصر شأنا غير هذا الشأن إلا أن الدول الأجنبية لم تنظر بعين الارتياح إلى تلك النهضة ، وأخذت تعمل على إحباطها سرا وعلانية ، كما تنكر لها الخديوى بتشجيع الانجليز ، ممهدا بذلك السبيل للاحتلال البريطانى .

بدأت الدول الأجنبية بمعاونة الخديوى تبث العراقيل فى طريق الوزارة البارودية . وحدث الاصطدام الأول باحتجاج الدول على إعطاء مجلس النواب الجديد حق مناقشة الميزانية والتصديق عليها . وليس فى إعطاء المجلس هذا الحق شلا لاختصاص الرقابة الثنائية ، أو ما يدعو لقلق الدول الأجنبية على أموالها . لقد كانت الرقابة الثنائية التى فرضتها تلك الدول على مالية البلاد فى أواخر عهد إسماعيل افتئاتا على سيادة الدولة . وما كان الشعب المصرى ليلام إذا أوقفها بمجرد ظفره برقابته هو على الميزانية بواسطة المجلس النيابى الجديد ، الذى حصل عليه بنضوجه السياسى وبكفاحه المثمر . وإذا كانت الدول الدائنة قد رأت من الضرورى فرض الرقابة على الخديوى كحاكم مطلق ، فلتكن هذه الرقابة رقابة نواب الشعب المصرى بنظامه الدستورى الجديد ، لا رقابة دول أجنبية ! إذ الرقابة الأولى هى رمز الحرية والمساواة . . رمز سلطان الشعب والمبادىء الديمقراطية السامية ، أما الرقابة الثانية فاستعمار مقنع .

وما كان الأجانب ليصروا عليها لولا تبييتهم النية على احتلال البلاد ، بالتحرش بالوطنيين المصريين الذين حرصوا من جانبهم على الحكمة والاعتدال فى سياستهم إزاء الأجانب . وقد نجحت بريطانيا فى تسخير مصالح الأجانب المالية فى إشباع أطماعها الاستعمارية الخاصة . وجعلت منافسيها الفرنسيين يتغاضون عن مناوراتها الممهدة للاحتلال ، بل ويشتركون فيها . ولم تلبث أن بدت نيات بريطانيا نحو مصر جلية واضحة للعيان فى مقال نشرته إحدى الجرائد الانجليزية داعية إلى تسريح الجيش المصرى ، زاعمة أن مصر ليست فى حاجة إلا لقوات جندرمة أى قوات بوليسية فقط . فأولى بها أن تسرح جيشها خفضا للانفاق العام ! لا سيما وأن فى هذا الجيش روح التمرد والعصيان . وأية ثورة سوف يقوم بها ستضطر الدول الأجنبية إلى التدخل . . . لكأن تسريح الجيش كان خطوة ضرورية فى نظر تلك الجريدة للمحافظة على سلامة مصر والخديوى

وفى الوقت الذى كانت تضع فيه بريطانيا الأشواك فى طريق الثورة الوطنية المصرية ، كان كبار الضباط الشراكسة يتآمرون لاستعادة مكانتهم ، وقد شجعهم على ذلك تحرش الدول الأجنبية من جهة ، ورضاء الخديوى من جهة أخرى . وعندما اكتشف عرابى مؤامرة دبروها لاغتياله ، وتقرر نفيهم بحكم المجلس العسكرى الأعلى إلى السودان ، تدخل القنصلان البريطانى والفرنسى فى الأمر ، وشجعا الخديوى على تعديل النفى إلى سوريا بدلا منه إلى السودان ، فكان الاحتكاك . . . وهنا أبحر الأسطولان الانجليزى والفرنسى إلى مياه الاسكندرية ، وطالبت الدول بنفى عرابى خارج البلاد . ولولا تأييد النواب الوطنيين لعرابى والتفاف الجيش حوله ، لأسرع توفيق إلى إجابة تلك الرغبة . أما السلطان

العثمانى فأرسل بعد تردد غير قصير وفدا إلى مصر ليحقق النزاع بين عرابى والخديوى ، لم يكد يصل إلى البلاد حتى وقع حادث الاسكندرية المدبر فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، الذى بدأ باعتداء مالطى على مصرى ، ثم تطور إلى معركة استنفر إليها المصريون مع الأجانب . ومع أن الجيش تدخل سريعا وأعاد الهدوء إلى المدينة ، إلا أن بريطانيا مدبرة الحادث فى نظر الكثير من المؤرخين ، اتخذته ذريعة لاحتلال البلاد . وما أن مر شهر حتى ضرب أسطولها ميناء الاسكندرية وأنزل فيها الجنود .

ولما أدرك جيش الغزو قوة تحصينات كفر الدوار نفذ إلى داخل البلاد عن طريق آخر . ذلك هو طريق قنال السويس الذى أخطأ عرابى كل الخطأ بعدوله عن ردمها اعتمادا على وعود وتأكيدات « دلسبس » بدوليتها وحيادها . وبعد هزيمة التل الكبير الماحقة ، دخلت الجنود البريطانية القاهرة فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ باسم حماية الخديوى توفيق .

لم يكتف الإنجليز بعد دخولهم مصر بنفى وتشريد زعماء الحركة العرابية ، وحل مجلس النواب وليد تلك الحركة ومؤيدها وسندها وحاميها ، بل أسرعوا إلى القضاء على الجيش فى مجزرة السودان المرسومة ذلك أنهم أبعدوا الجيش عن الميدان تماما بسوقه إلى السودان لقمع الثورة المهدية ، حيث أهلكوا رجاله على نطاق واسع ، بأخطاء متعمدة فى القيادة . وكان الهلاك هو المصير المحتوم لجنود جردوا من قادتهم وضباطهم الوطنيين ، وسيقوا سوقا كالخراف لمحاربة إخوانهم فى الجنوب الذين ما رفعوا راية الثورة إلا لنجدة إخوانهم فى الشمال والأخذ بثأر عرابى .

ولم يقف الإنجليز عند هذا الحد ، بل حرصوا كل الحرص على أن يقضوا على كل سبيل للنهوض بالجيش من جديد ، فبادروا إلى غلق وإلغاء

المدارس الحربية العليا كمدرسة الأركان حرب ، ومدرسة المدفعية ، ومدرسة الفرسان ، والمدرسة البحرية الخ . . وأحلوا محلها مدرسة واحدة صغيرة أقل استعدادا من مدرسة صف ضباط ابتدائية بسيطة !

بهذا القضاء الشامل على الجيش عماد الحركة الوطنية ومحور نشاطها ، أصيبت النهضة المصرية بفترة ركود سيئة ، واستتامت البلاد أمدا غير قصير وقد نعبت فيها أصوات المأجورين لتجريع الزعيم عرابى ، ولم تخل حتى كتب التاريخ المدرسية من هذا التخرص السخيف ، بعد أن سيطر الإنجليز على التعليم ، وحرصوا على إساءة توجيه النشء ، وقتل الحوافز فى نفوسهم . إذ هم ألغوا الكثير من المدارس الفنيـة والإبتدائية ، وأوقفوا البعثات ، وسددوا إلى اللغة العربية طعنة نجلاء باحلال اللغة الإنجليزية محلها فى التدريس بالمدارس العليا . كما أحلوا بذلك الأساتذة الإنجليز محل المصريين ، وتحكم هؤلاء بتوجيه المستشار الإنجليزى دنلوب فى تربية النشء . وبعد أن كان التعليم مجانيا عاما ألغى الإنجليز تلك المجانية ، ليخلقوا ما يسمى بالارستقراطية العلمية . وصفوة القول إن الإنجليز حولوا نظام التعليم إلى جهاز أجوف لتفريخ موظفين حكوميين ، يتمتعون ببعض المزايا الاستثنائية التى تفصل بينهم وبين عامة الشعب . فما أسرع ما تتسرب الرجعية إليهم ، وما أيسر ما يتخذ المستعمر منهم صنائعه المختارين . .

لم يكن هؤلاء الموظفون ليعطوا شيئا من السلطة وحرية التصرف ، لأن السياسة الإنجليزية فى الحكم قامت على تغليب العنصر الإنجليزى على العنصر المصرى . وقد خولت الموظفين الإنجليز المتزايدين فى العدد باستمرار أوسع السلطات ، مع سلب الموظف المصرى ، كبيرا كان أم صغيرا ، حرية التفكير والتصرف ومن هنا تربت فى نفوس الموظفين

عادة الفرار من العمل والتصرف ، والتهرب من المسئولية ، التى لا يزال الجهاز الحكومى مصطبغا بها إلى اليوم .

أما كتلة الشعب فقد سلبها الإنجليز كل فرصة لاستعادة إيمانها الوطنى وثقتها بالمستقبل . . لم يكتفوا بالحيلولة بينها وبين التعليم بعد أن خطت به خلال عهد إسماعيل خطوات بعيدة ، وبعد أن نجحت الحركة العرابية فى جعله إجباريا مجانيا عاما . بل حرصوا على بقائها فى أحط مستوى ممكن للمعيشة . بحيث يكون حصولها على مجرد الخبز اليومى معضلة تواجهها كل يوم ، وبحيث ينقطع كل رباط مادى أو معنوى بينها وبين الأرض التى تعيش عليها ، فتعيش فاقدة الوعى ، مسلوبة الفكر والإرادة . من أجل هذا قطع الإنجليز على البلاد كل سبيل لتنمية ثروتها وتوزيعها توزيعا عادلا . . بأن تعمدوا إهمال الصرف عدة سنوات فى أراضى مصر الدنيا ، حتى لم يعد أغلبها صالحا للزراعة . كما عرقلوا الصناعة المصرية وأماتوها برسوم الإنتاج الفادحة . وهذا ما لم يتورع « كرومر » عن الاعتراف به بقوله فى أحد تقاريره السنوية « إن الصناعات التى أدارها الأهالى أمداً طويلا تميل إلى الزوال . . » .

وهكذا فوت الإنجليز على البلاد كل فرصة لتنمية ثروتها وترقية نظامها الاقتصادى . . وضعوا بين المصريين وثرواتهم المخبوءة حجاباً جد كثيف . فزعموا أن مصر بلد زراعى لا يصلح للصناعة على نطاق واسع وتعمدو إخفاء أمر الثروة المعدنية ، أو صوروها المصريين بأنها تافهة ضئيلة . بينما استأثروا بزبدة النظام الاقتصادى ، هم وطفيلياتهم من الجاليات الأجنبية ، وصنائعهم من الوصوليين المصريين الذين تربوا فى كنفهم ، وأقطعوهم الكثير من الأراضى ، إما بالتغافل عن وضع اليد ، أو ببيعها بأثمان جد زهيدة . وتلك هى سياسة الاستعمار التقليدية ، اتبعها الإنجليز

فى مصر والهند ، واتبعوها فى السودان أخيرا بزيادة الفوارق الاجتماعية بروزا ، والمظالم الاجتماعية تفاقما ، ولشدخ الصرح الاجتماعى للكتلة الوطنية بقسمتها إلى معسكرين ، أغلبية معدمة محرومة ، طبعها الفقر والجهل بطابع الاستضعاف والركود ، وأقلية مفرطة فى الغنى ، تشعر أنها مدينة للمستعمر بوجودها ، وبالاحتفاظ بما فى أيديها من المزايا الاستثنائية . . أقلية متميزة تشعر أن بقائها رهين ببقاء المستعمر ، الذى يتخير صنائعه منها ، وممن يطمعون فى الارتقاء إليها ، ويغريهم على هذا الارتقاء بكل الوسائل .

بهذين الوباءين الفتاكين ، روح الاستضعاف والوصولية السياسية ، وبتجريد الأمة المصرية فى كل مهيئات التقدم والنهوض ، استطاع الانجليز أن يسيطروا تماما على البلاد ويهيمنوا على أقدارها ، وأن يخنقوا كل محاولة لإنقاذها من فترة الانحلال التى أعقبت دخولهم . . ذلك الانحلال الذى طال وكاد يؤدى إلى أسوأ النتائج لولا أن ظهر « مصطفى كامل » فى ميدان السياسة المصرية وأخذ على عاتقه مهمة بعث القومية المصرية من جديد . وهذا ما حققه بروحه القوية الوثابة ، التى التى برزت معالمها سريعا فى الوجود وهو طالب ، بنشر المقالات ، وبتأليف الجمعيات الثقافية والاتصال بالخديوى عباس . وما أن حصل على ليسانس الحقوق من كلية « تولوز » بفرنسا حتى بدأ حملاته الصحفية العاطفية العنيفة ضد الاحتلال البريطانى . وعززها ببث دعوته فى الجماعات ، حتى جمع وراءه كتلة الشعب وسار بالحركة الوطنية فى طور جديد . ذلك هو طور « الزعامة الأدبية » أو الوطنية العاطفية ، لأنه قام على إيقاظ الوطنية المصرية كعاطفة ، وعمل على انتعاشها وامتدادها بشتى الوسائل .

ثانياً — طور الزعامة الأدبية :

إذا كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل قد نجح فى تجميع صفوف الشعب ، وتعبئة العناصر الوثابة من المثقفين الذين تتوافر فيهم روح الإقدام والقيادة ، إلا أنه لم يحسن توجيه الحركة الوطنية من حيث اختيار الوسائل ، فكانت زعامته أدبية بحتة ، بمعنى أنه قصر وسائل كفاحه على الدعاية فى الداخل والخارج . وقد كانت الدعاية فى الخارج موجهة بنوع خاص إلى فرنسا التى كان الحزب يعلق على تدخلها أعظم الآمال ، ولم يلبث أن صدم باتفاقها مع إنجلترا . فكان إبرام « الوفاق الودى » بينهما بمثابة طعنة نجلاء إلى تلك الزعامة الأدبية القائمة على مقالات عاطفية ، تملأ بها أنهار الجرائد .

نعم إن الدعاية فى الداخل بالجرائد والمنشورات والاجتماعات السياسية قد أيقظت الشعور القومى ، وأحيت الحركة الوطنية ، كما لفتت الدعاية فى الخارج بالمقالات والمؤتمرات أنظار الدول الأوربية إلى مصر . ولكن لم تكن الدول لتستطيع أن تقدم لمصر شيئاً أكثر وأجدى من مجرد العطف الفاتر ! ولقد أخطأ الحزب الوطنى فى تفهم الوضع الصحيح للأجانب من الحركة الوطنية ، وبالغ فى تقدير تأييدهم المنتظر ، مما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد . وقد غاب عنه أن تلك الدول الأجنبية إنما تعمل لمصالحها الخاصة . وأن ضمانها لحياد الامبراطورية العثمانية ولسلامة أراضيها ، لم يحل بينها وبين قبول الاحتلال الانجليزى للبلاد كأمر واقع ! ولعل وجود هذا الضمان المشترك لحياد وسلامة الدولة العثمانية هو الذى جعل الحزب الوطنى يغالى فى تقدير فوائد الدعاية فى الخارج . وهو الذى جعله يقتصر على المطالبة بجلاء القوات الانجليزية عن البلاد ، دون

التعرض لمسألة الانفصال عن الدولة العثمانية . وقد بدا له هذا الاتجاه ضروريا بحكم الظروف الدولية ، التى جعلت انجلترا نفسها تسعى لدى السلطان ليعلن استقلال مصر ، كى تتخلص بذلك من الضمان المشترك ، ولا تجد من ينازعها البقاء فى مصر ، وحتى لا يثير بقـــاء جيوشها بها خلافا مع الدول الموقعة على بروتوكول ٢٥ يونيه ١٨٨٢ .

ولعل فى هذا ما يكفى للتدليل على أن الحزب الوطنى لم يكن ليطالب بالعودة إلى أحضان تركيا ، وإنما كان الاستقلال هدفه الأخير الأسمى . وتلك حقيقة نلمسها بوضوح فى الحديث الذى دار بين رئيس وزراء بريطانيا يومئذ ، والزعيم الشاب مصطفى كامل أثر خطابه السياسى بفندق كارلتون بلندن عام ١٩٠٦ ، إذ أجاب على سؤال رئيس الوزراء ، « هل أفهم من طلبكم الاستقلال أنكم تريدون الانفصال عن تركيا ؟ » بقوله : « إن الأمة المصرية لتأمل أن تتمتع بسيادتها الـكاملة فى الداخل والخارج معاً . »

لم تـكن تلك المحادثة لمجرد تبادل الرأى بين الزعيم المصرى والرئيس البريطانى مفاوضة أو تمهيداً للدخول فى مفاوضة . فقد نادى الحزب الوطنى بالجلاء بلا قيد ولا شرط . وأعلن أنه لا يقبل بحث المسألة المصرية على غير هذا الأساس . وقد ظل الحزب يواصل حملاته العنيفة ضد الاحتلال البريطانى ، ويشهر بحوادث دنشواى . ويكشف عن مقالب اللورد كرومر الذى أدركت بريطانيا فشل سياسته تحت ضغط تلك الحملات وصداها فى الرأى العام البريطانى . واستبدلته بالسير «جورست» ليعالج الأمر بسياسة أخرى جديدة .

تلك هى سياسة « فرق تسد » الاستعمارية المعروفة . فقد أخذ

القنصل العام الجديد يهادن الخديوى ويستميله تأهباً للحرب الشديدة التى أعلنها على الحزب الوطنى ، بإصدار سلسلة من القوانين الاستثنائية يرجع بالأذهان إلى القرون الوسطى ، مثل قانون الصحافة ، وقانون الاجتماعات والاتفاق الجنائى بين أكثر من شخصين الخ . . ولقد نجحت سياسة القنصل الجديد فى استدراك الخديوى عباس إلى التنكر للحزب الوطنى ، وممالأة فريق « المعتدلين » كما أطلقوا على أنفسهم ، وإن هم إلا هؤلاء « الوصوليين » الذين احتضنهم الاستعمار وعمل على ظهورهم لاستخدامهم فى مثل هذا الغرض . وقد تألف منهم فيما بعد « حزب الاصلاح » و « حزب الأمة » فتصدعت الكتلة الوطنية بظهور تلك الأحزاب الوصولية . التى لم تظفر يوما بتأييد الشعب ، بل كانت دائماً موضع سخريته واستنكاره !

ولقد كان موقف الخديوى هذا إزاء الحزب الوطنى لطمة أخرى احتملها بصبر وثبات ، كما احتمل طعنة « الوفاق الودى » بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، إلا أنهما كانا من عوامل تدهوره العاجل فيما بعد وقد ظل يكافح بالرغم من تلك اللطمات ، ووفاة زعيمه الشاب ، ومعارضة أحزاب الأقلية ، حتى نشبت الحرب الكبرى ، وشرد زعيمه فريد ، واعتقل الكثيرون من أنصاره أو نفوا إلى مالطة ، وكبلت الأقلام والأفواه بإعلان الحماية . فتثاقلت وتقاصت وفترت جهود « الزعامة الأدبية » حتى لقد مرت البلاد خلال الحرب بفترة ركود وانحلال قصيرة انتهت بإعلان الهدنة وظهور زعامة جديدة . إذ فى الوقت الذى اجتمعت فيه اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى غداة توقيع الهدنة ، وعدلت المادة الأولى من مبادئه بالمطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات ،

وشرعت فى اختيار وفد لعرض مطالب مصر على مؤتمر السلام ... تألف وفد آخر برئاسة سعد زغلول لنفس الغرض وقد حالت السلطات الإنجليزية دون سفر الوفدين . بينما ذكت الحكومة المصرية وفد سعد ، وحاولت تهيئة سبيل السفر له ، فلم توفق واضطرت إلى الاستقالة .

وتطورت الحوادث بسرعة . فإذا بسعد ينفى مع ثلاثة من أصحابه إلى « مالطه » . وإذا بهذا النفى يفعل فعل الكهرباء فى نفوس الجماهير ، فتنفجر الثورة التى طال حبسها فى الصدور ، وتمتد إلى طوائف الشعب جميعاً فتتسع وتزداد عنفاً وشدة . وقد خاضها الشعب كتلة واحدة قوية متماسكة . مما اضطر « اللورد النبى » إلى إعلان إطلاق الحكومة البريطانية سراح الزعماء المنفيين ، والتصريح لهم بالسفر إلى أى بلد يريدون . فكان ذلك انتصاراً للثوار المصريين ، وفوزاً سياسياً شعبياً لسعد زغلول ، رجل القانون الفذ ، الذى تزعم الحركة الوطنية واتجه بها وجهة جديدة أسفرت عن طور جديد من أطوار تلك الحركة ونعنى به طور الزعامة القانونية .

ثالثاً — طور الزعامة القانونية :

ظهرت الزعامة القانونية بنشوب ثورة ١٩١٩ ، ووجهت الحركة الوطنية وفقا لعقليتها القانونية الخاصة ، فاختارت لها وسائل كفاح قانونية بحتة كالتوكيلات ، وقرارات اللجان ، والتأييدات والعرائض . وهذه كلها إجراءات شكلية لا قيمة لها سوى مجرد الاثبات القانونى لوجود حالة التأييد أو الاحتجاج . ولا يمكن أن تأتى بنتيجة عملية أو تؤدى إلى غاية !

ولقد كان ظهور تلك الزعامة نتيجة عوامل استثنائية كان لامفر معها من إساءة توجيه الحركة . هذه العوامل تتلخص فيما يلى :

١ — أن الدراسة القانونية كانت أولى الدراسات العليا من حيث الاهتمام والرعاية ، وأكثرها تقدماً وانتشاراً .

٢ — أن المحامين كانوا قبل ثورة ١٩١٩ ، وبعدها بقليل هم الطبقة الوحيدة المستنيرة ، التى تستطيع بحكم طبيعة عملها الحر أن تجهر برأيها وتحمل على عاتقها تبعات وأعباء الزعامة .

٣ — أن الزعامة القانونية وجدت فى التيارات الفكرية التى عاصرت نهاية الحرب وإبرام الهدنة سنداً لظهورها فى مصر . واتخذت من مبادىء « ولسون » حق تقرير المصير والسلامة الاجماعية الخ . . مبرراً لأساليبها القانونية ، وعلى الأخص سلاح المفاوضات الذى تهافتت عليه الشعوب الضعيفة .

وبتتبع هذه العوامل نجد أنها زالت بمرور الزمن . فها هى ذى الدراسات الأخرى قد تقدمت ، وظهرت مدارس جديدة من المثقفين ، تنافس المدرسة القانونية ، وتمتاز عليها العقلية العملية السليمة . كما أن الزمن أثبت من جهة أخرى أن مبادىء تقرير المصير الخ . . خرافات لا تتناسب وروح العصر ، وأن الحق فى جانب القوى ، وأن وسيلة الإقناع فى عصرنا هى القوة ، وليست مجرد الجدل السياسى والمناقشات القانونية العقيمة .

ولقد كان من المنتظر أن تزول الزعامة القانونية بزوال تلك العوامل ، إلا أنها امتدت وتغلغلت حتى أفسدت عقلية الشعب ، بحيث صار يعتقد أن مجرد صياحه « يا عزيز ويا عزيز كبه تاخد الإنجليز » كفيل بإخراج الإنجليز من مصر . وليس هذا بغريب على شعب يعتقد قادته أن مجرد توكيلات يوقعها الأهالى كفيلة بفتح أبواب مؤتمر السلام

على مصراعيها لهم . وأن قرارات تصدرها اللجان فى جميع أنحاء القطر كفيلة بإلقاء الرعب فى قلوب الإنجليز ، إن لم يكن فى قلوب سكان العالم أجمع !

ومما يؤخذ على الزعامة القانونية بجانب عقليتها الكفاحية العقيمة افتقارها إلى العنصر الاجتماعى أو الاشتراكى . وهذا ما نأخذه أيضاً على الزعامة الأدبية ، وإن كانت قد ساهمت فى إنشاء الحركة التعاونية ، وتأليف نقابات العمال . ولقد كان المفروض أن يبادر الوفد ، مؤسس زعامة القانون ، إلى تدارك هذا النقص ، لاسيما وأنه يضم الكتلة الشعبية العاملة ، ولا تخلو طبقاته الثانية من الشبان المكافحين ذوى الميول الاشتراكية . . إلا أن قادته مع أنهم شعبيون ظهروا من صفوف الشعب ، لم يبادروا بإلغاء الألقاب ، وخفض مرتبات الوزراء وكبار الموظفين عند وصولهم إلى الحكم . ولم يسيروا بالبلاد نحو الإصلاحات الاجتماعية التى لوحوا بها أنفسهم ، إما لأنهم لا يريدون ذلك ، وإما لانشغالهم عنه بالخلافات والمهاترات الحزبية . وهذا ما سنعود إليه تفصيلا فى مكان آخر .

هذا من الناحية الاجتماعية ، أما من الناحية السياسية فقد أوقعت الزعامة القانونية البلاد فى سلسلة من الحركات الفاشلة ، وعدم الاستقرار ، والخلافات الحزبية العقيمة . . . بدأت بالخلاف بين سعد وعدلى على أيهما يرأس الوفد المصرى الرسمى ، بعد طلب الإنجليز الدخول فى مفاوضات جديدة على غير أسس الحماية ، التى توهت بها لجنة « ملنر » ، يوم حضرت إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات فقوطعت من الشعب المصرى مقاطعة تامة . وقد جرت مفاوضات عدلى كيرزون وسط توتر الأعصاب وهياج

الأفكار. ثم انتهت بالفشل وافتضاح سوء نية انجلترا نحو مصر ، إذ لم تكن مقترحات « كيرزون » إلا الحماية بعينها .

بهذه الخدمة العنيفة تجددت الاضطرابات وعادت الكتلة القومية إلى التماسك حيث دعوة سعد لجميع الأحزاب والهيئات إلى الاجتماع لوضع برنامج نهائى حاسم لمقاومة الاحتلال . مما أدى إلى إعادة نفيه وبعض زملائه إلى سيشل فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢١ . وقد قابلت البلاد هذا النفى بالإضراب العام عن جميع الأعمال . فتوقف دولاب العمل فى الدواوين والمصانع والمتاجر ، وقوطعت البضائع الإنجليزية بحركة إجماعية منظمة . وامتنع الساسة المصريون عن دخول الحكم حتى لم يجد الإنجليز سياسيا مصرياً يقبل تأليف الوزارة لمدة ٨٢ يوما انتهت بقبول « ثروت » تأليفها بشروط متفق عليها ، وهى إعلان تصريح ٢٨ فبراير .

ألغيت الحماية بهذا التصريح وأصبحت مصر مملكة دستورية مستقلة مع تحفظات بريطانية أربعة تحد من سلطان الدولة وسيادتها ، وقد علقت للتسويه بالمفاوضات بين الطرفين ، وهى تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وحق الدفاع عن مصر ضد كل تدخل أجنبى ، والسودان ، وحماية مصالح الأقليات والأجانب .

لم يكن إدخال النظام الدستورى عقب هذا التصريح إلا مخدراً للأعصاب ، ومحولا للحركة الوطنية عن الاستقلال هدفها الأسمى . ولما كان النظام الديموقراطى الغربى مرتبطا كل الارتباط بالنظام البرلمانى الحزبى ، تحول نشاط الهيئات من ميدان السياسة الوطنية إلى ميدان السياسة الحزبية ، التى صادفت هوى فى نفوس الزعماء القانونيين المشبعين بروح الجدل الفقهى والمناورات الكلامية . فبرزت عيوب « الزعامة

القانونية » للعيان ، وعاد الخلاف بين رجالها إلى الظهور تتسع رقعته حينا ، وتضيق بالائتلاف المؤقت حينا . وقد أوقع الزعماء الكلاميون البلاد فى سلسلة من المحاولات الفاشلة ، وعدم الاستقرار ، والخلافات الشخصية المغرضة التى وزعت الجهود ، وحولتها عن الطريق الصحيح بوقوع الانقلابات الدستورية من وقت لآخر ، وبانصراف الأمة إلى محاربتها عن تصفية حسابها مع الدولة المحتلة . وهكذا فى ظل النظام البرلمانى الحزبى كانت الزعامة القانونية تسير كالعمياء فى حلقة الدستور والمفاوضات الجهنمية . . يعطل الدستور فتطالب بعودته ، وتؤجل قضية الاستقلال حتى يعاد ، ثم تدخل فى مفاوضات لا تلبث أن تفشل . فيعطل الدستور بفشلها من جديد ، على أن يعاد لتخدير الأعصاب متى توترت وبلغت أقصى التوتر ، فتعود رواية المفاوضات إلى الظهور وهكذا . . .

وهذا ما يدركه القارىء باستعراض السياسة المصرية فى ذهنه عقب تصريح ٢٨ فبراير . فقد جاء الانقلاب الزيورى عقب فشل مفاوضات سعد ـــ مكدونالد . ثم عادت الحياة النيابية وبدأت مفاوضات ثروت ـــ تشمبرلن ، ليتصدع بعد فشلها بقليل صرح الائتلاف ويعطل الدستور بانقلاب رجعى آخر ، انتهى بعودة الحياة النيابية لتبدأ مفاوضات النحاس ـــ هندرسون ، وليقوم على فشلها الانقلاب الصدقى . وهكذا تعاقبت الانقلابات وتجددت بعـــد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وإن اتخذت مظهراً آخر مقنعاً ، ألا وهو تزييف الانتخابات واصطناع البرلمانات اصطناعاً .

وما كان الشعب ليستطيع مع تعرضه لهذه الانقلابات الرجعية وتعاقبها من وقت لآخر ، أن ينعم بحكومة شعبية حقة تعبر حقيقة عن إرادته

ويتمثل فى حكمها سلطانه ، بحيث يشعر فى ظلها أنه إنما يحكم نفسه بنفسه وأن فى استطاعته متى شاء وكيفما شاء أن يصلح بواسطتها ما اختل من من أموره ونظمه وأوضاعه !

لم يسفر النظام البرلمانى الحزبى عن خيبة أمل الشعب المصرى من ناحية فشل السياسة الوطنية التى اتخذت من الدستور وسيلتها لتحقيق الاستقلال فحسب ، بل ومن الناحية الاجتماعية أيضا أدرك الشعب تماما أن الديمقراطية السياسية المستوردة من دول الغرب ، والقائمة على نظام تعدد الأحزاب والمجالس التمثيلية ، لا يمكن أن تحقق الديموقراطية الشعبية الحقة التى جاهد فى سبيلها ، وعلق عليها كبار الآمال منذ أواخر عهد إسماعيل والثورة العرابية . وما كان ليغيب عن الشعب ، وقد خبر النظام البرلمانى الحزبى عدة سنين ، أن الديموقراطية السياسية التى تعطى للطبقات العاملة من الوجهة النظرية أو الشكلية حرية الكفاح ودفع الظلم ، بينما تكفل قولا وعملا حرية الاستغلال لطبقة الرأسماليين وكبار الملاك ، إن هى إلا ديموقراطية « تمثيلية » مجالسها التمثيلية أقرب ما تكون إلى دور التمثيل ، ويتمتع الرأسماليون فى ظلها بحرية الاستغلال إلى أقصى حد ، بينما لا تتمتع الطبقة العاملة بحرية الكفاح إلا بالقدر الذى لا تصبح به خطراً على الرأسمالية والرأسماليين ، الذين يستطيعون الحد من حرية العمال وقتما يريدون ، بأموالهم الطائلة ونفوذهم السياسى ، وباستخدامهم أداة الحكم فى قمع أية حركة تقوم بها الطبقة العاملة لتحسين ظروف معيشتها ، باسم صيانة النظام والمحافظة على الأمن !

ويكفى أن نمر مرور العابر على الأطوار التى مرت بها الحياة النيابية فى مصر لكى نعرف حقيقة البرلمانات ، ونقف على مدى صلاحيتها كوسيلة

للتحرير ، وكأداة للاصلاح الجدى . فأولا لم يحقق النظام البرلمانى الحزبى هدفه الأول والأسمى ، ألا وهو تدعيم سلطان الشعب . إذ كانت أحزاب الأقلية تتسابق خلال الانقلابات الرجعية فى تدعيم سلطان الملك على حسابه وثانيا وقف قيد التأمين حجر عثرة فى طريق الكثيرين من أبناء الطبقة العاملة الراغبين فى ترشيح أنفسهم ، والذين لا يجدون المال اللازم لدفع التأمين ولخوض المعركة الانتخابية . وقد ترتب على هذا أن ظلت طبقة العمال والفلاحين مقصية عن مقاعد مجلس النواب والشيوخ ، بينما احتكر هذه المقاعد أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة . ومن هنا رأينا العقلية الرجعية هى الغالبة فى كل من المجلسين . فمثلا أرغد الشيوخ وأزبدوا يوم اقترح أحدهم فرض حد أعلى للملكية الزراعية . وثار النواب يوم طالب أحدهم بمنح العمال الزراعيين حق تأليف النقابات أسوة بعمال الصناعة . وأعجب من هذا وأغرب أن أظهر بعض الشيوخ مخاوفهم من من أن يؤدى إصلاح الأراضى البور إلى هبوط أثمان الأرض ! فهل جاء الشعب بهؤلاء إلى البرلمان ليفكروا ويتصرفوا فى أموره على هذا النحو ؟ ! وما قيمة برلمانات توجهها وتسيطر عليها المصالح الطبقية لكبار الملاك وأرباب الصناعة ؟ وهل يكفل النظام البرلمانى بوضعه هذا ما يتطلع إليه الشعب من إصلاح جدى ، وإنصاف حقيقى ، وحرية وعدالة ! ؟وهل هذه هى الديموقراطية التى طالما منوا بها العامل والفلاح ، وأراق الشعب فى سبيلها دماءه ؟ !

لقد حدثنا التاريخ عن الديموقراطية فى صدر الإسلام ، تلك الديموقراطية التى تعد بحق أصدق وأروع ماظهر على وجه الأرض من ديموقراطيات .. تلك الديموقراطية التى كان الجميع فيها سواسية كأسنان

المشط . . تلك الديموقراطية التى كانت تكفل الرزق لكل فرد فى الدولة ويقف فى ظلها أقل فرد فى الدولة فى وجه الخليفة يناقشه الحساب . . تلك الديموقراطية الصادقة ، هل كانت قائمة على البرلمانات وتعدد الأحزاب ؟ !

لقد كانت الديموقراطية الإســـلامية قائمة على الحقائق ولم تقم كالديموقراطية الغربية على مجرد الألفاظ جوفاء يموه بها البسطاء . والشعب المصرى يعرف يقيناً أنه ليس فى حاجة إلى ديموقراطية مستوردة من ذلك النوع الذى تبرمت به شعوب الغرب ، فألقت بنفسها فى أحضان الدكتاتوريات . إنما هو يتعطش لديموقراطية حقة كاملة تسود علاقة الأفراد بعضهم بالبعض الآخر . . . تسود العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، بين الرئيس والمرؤوس ، بين صاحب العمل والأجير . . . يتعطش لديموقراطية لا يترفع فى ظلها فرد على فرد ، ولا يتحكم فى ظلها فرد فى فرد . لديموقراطية يحس بها فى شتى نواحى حياته اليومية كل وقت ، ولا يحس بها يوما واحداً . . يوم يساق كل خمسة أعوام إلى صناديق الانتخاب !

إلى كل هذا تنبه الشعب المصرى . وما أن قامت حركة نوفمبر ١٩٣٥ حتى بدأ الناس يستفيقون لأول مرة من حلقة الدستور والمفاوضات الجهنمية ، ويدركون لأول مرة بعد الديموقراطية السياسية عن تحقيق العدالة والمساواة ، مالم ترتكز على أساس حقيقى من الديموقراطية الاقتصادية ، ومالم تمحى الفوارق والطبقات ، ولهذا اقتصرت حركة نوفمبر ١٩٣٥ على الطلاب والمثقفين ، ولم تمتد إلى طوائف الشعب الأخرى . وحتى الطلاب قاموا بتلك الحركة بروح اختلفت عن روح الزعماء ، ولم يستطع هؤلاء أن يمسكوا بزمامهم تماما . ذلك أن عناصر الشباب الوطنية المتطرفة بدأت تتحرك مدفوعة بيقظتها الوطنية ، وقد

رأت فى الحرب الإيطالية الحبشية فرصة ذهبية للضغط على بريطانيا ، ولتدعيم استقلال البلاد . وكان الشبان أسبق من الزعماء إلى التفكير فى هذا ، ويوم أطلقوا ثورتهم المحبوسة فى الصدور فى نوفمبر ١٩٣٥ ، لم يفعلوا ذلك باسم المطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣ ، وإنما احتجاجاً على تدخل الإنجليز فى مسألة اختيار أصلح الدساتير للشعب المصرى ، وعلى ما صرح به « صمويل هور » وزير خارجية بريطانيا يومئذ فى هذا الشأن . ولقد كان الاستقلال هدفهم الوحيد وغايتهم المنشودة ، فى الوقت الذى دب فيه الخلاف البيزنطى بين الأحزاب حول ما إذا كانت الحركة تطالب بالدستور أم بالمفاوضات أولا . وما كانت تلك الأحزاب لتتفق إلا بضغط الشباب ، وعلى أساس المطالبة بالدستور والمفاوضات معا .

أما كتلة الشعب العاملة فقد وقفت موقف المتفرج من هذا الخلاف . ولم تشترك اشتراكا فعليا فى الحركة ، وظلت مترددة فى الانضمام إليها حتى أوقفها الزعماء بمجرد عودة الدستور ، وعلى الرغم من محاولات الشبان العنيفة للاستمرار فيها حتى الاستقلال . . . ولو كانت حركة نوفمبر ١٩٣٥ قد استمرت وامتدت إلى كتلة الشعب العاملة لأتت بزعامة جديدة ، ولطغت على زعامة القانون ، كما طغت على زعامة الأدب ثورة ١٩١٩ . فقد بدأ المشتركون فى هذه الحركة يدركون أن نزوع الكتلة الشعبية إلى الوقوف موقف المتفرج ، إنما يرجع إلى افتقار الحركة الوطنية إلى محور ارتكازها الاشتراكى . كما بدأ أغلبهم يلمسون فساد ما يتبعون من وسائل ، وأخذوا يتطلعون إلى وسائل كفاح عملية جديدة . فاتجهت الأنظار إلى الوسائل العملية ، وفرق الأعضاء العاملين . وألف الوفد فرق القمصان الزرقاء ، ومصر الفتاة فرق القمصان الخضراء ، والحزب الوطنى فرق البازى . وبالمثل يمكننا ارجاع حركة

التدريب العسكرى التى ظهرت فيما بعد إلى هذا الاتجاه الجديد الذى لم يهيأ له الوقت الكافى لينضج وليتقدم بحيث يتمخض عن ظهور زعامة عسكرية وطنية جديدة . إذ خمدت الحركة نهائياً بإجابة مطالب الجبهة واستئناف المحادثات بين مصر وبريطانيا ، التى انتهت بمعاهدة أغسطس ١٩٣٦ التى جاءت فوزا للزعامة القانونية ، وفشلا لها فى الوقت نفسه !

لقد كان نجاح تلك المحادثات أمراً دعت إليه تطورات الحوادث . فانجلترا كانت تريد نجاحها تحت ضغط الظروف الدولية ، ولأن فشلها فى هذه المرة ، مع بوادر الانقلاب الفكرى فى العقلية السياسية المصرية ، كان سيؤدى ولا شك إلى اتجاه الجانب المصرى فى كفاحه إلى وسائل عملية أكثر جدوى . كما أن الزعماء المصريين كانوا من جهة أخرى يحرصون على نجاح المفاوضات بأى ثمن . لأنها لو فشلت لأفلت زمام الحركة من أيديهم ليستقر فى يد زعامة جديدة ، تستند إلى عناصر الشباب التى بدأت تفكر وتدبر ، ولا تطيع أوامر الزعماء طاعة عمياء .

لم تغب عن هذه العناصر يومئذ تلك الحقيقة . فصم الكثيرون آذانهم عما أثير حول المعاهدة من مناقشات قانونية جدلية ، مدركين تعذر الحكم عليها من الناحية اللفظية أو النظرية ، معتقدين أن التجربة وحدها كفيلة بأن تكشف عن حقيقتها لمن يتمسكون بالألفاظ ويحسنون الظن بالتعبيرات القانونية المطاطة ! ولاشك أن الرأى العام قد اهتدى سريعاً إلى حقيقة المعاهدات الاستقلالية ، والأحلاف غير التكافئة ، لاسيما وقد عاد أنصارها ومبرموها إلى المطالبة بتعديلها تحت ضغط الحوادث ، فطالب الوفد وطالبت الأحزاب والهيئات الأخرى بالجلاء التام ، ووحدة وادى النيل . ولم نعد نر بين رجال مصر أحد يجرؤ على الجهر بقبول المعاهدات أو الأحلاف المشتركة . وقد طالب الشعب بالغاء معاهدة أغسطس ١٩٣٦ ، وظل يلح فى المطالبة حتى أقدمت حكومة الوفد

على إلغائها فى أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وأفسحت للشعب فرص الكفاح .

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أفادت مصر بشىء . فذلك بأنها جعلت المصريين يدركون الحقائق ويلمسون روح العصر الذى يعيشون فيه ، ويتخلون عن إيمانهم السخيف بالحقوق والوسائل القانونية العقيمة وهكذا لم تنته الحرب إلا وقد تمخضت عن اتجاه فكرى جديد بدأ يسرى ببطء واتزان بين المثقفين ، ثم امتد إلى طوائف الشعب الأخرى ، وأصبح واضحاً فى أفق السياسة المصرية أن الزعامة القانونية فى دور الاحتضار ، بعد أن كشفت الحرب عن نقص كفايتها واستعدادها إذ هى لم توفق لعلاج مشكلات الحرب وما بعد الحرب علاجا ناجعاً ، ولم تستطع القيام بحركة موحدة متواصلة لتحرير البلاد ، وتخبطت بين فوضى الإنحلال ومؤامرات الرجعية ، التى عرفت كيف تستغل مرحلة الانتقال فى إذلال رجال القديم ، وكبت طلائع رجال الجيل الجديد ، وأغرقت فى الفساد والطغيان مما أخر بعض الوقت ظهور زعامة جديدة تبعث القومية المصرية فى طور جديد ناجح .

وفى فترات الانتقال من زعامة إلى أخرى تتجاذب الشعوب تيارات فكرية مختلفة متباينة . . . تلك التيارات نجدها ممثلة فى الجمعيات أو الأحزاب الناشئة ، التى لم يكن بينها من يستطيع قيادة الانقلاب المنتظر هذه الجماعات تعد فى نظرى بمثابة « الفجر الكاذب » وهى لا تخرج عن كونها تموجات موضعية بسيطة ، لا يمكن أن تولد تياراً يتجه إلى الأمام وما كانت لتستطيع ذلك وهى القائمة على التلهف والارتجال وحب الظهور أكثر مما هى قائمة على العمل وإنكار الذات والتعاون .

هذه الجماعات ، ماذهب منها ومابقى يجب أن ننظر إليها كمخلفات الجيل القديم ، « أو كفجر كاذب » ولا أجد تشبيها أقرب من هذا إلى الحقيقة إذ لابد قبل انبثاق فجر « الجيل الجديد » من ظهور فجر كاذب !

الفجر الكاذب

كثيراً مايبدى المتلهفون على إصلاح أمر هذا البلد قلقهم من فوضى الانحلال ، واستياءهم من كثرة الجماعات الانحلالية الطامعة فى الزعامة . وهذه فى نظرى حالة لاتبعث على القلق ولا تثير الاستياء ، طالما أدركنا أن وجود هذه الجماعات لامندوحة عنه كعرض من أعراض الانحلال سوف ينقضى بانقضائه . ففى وقت تركد فيه الأحزاب القديمة ويتقلص نشاطها ، لاتخلو الجماعة من جمعيات أو فقاقيع انحلالية تظهر لتختفى بعد حين ، مثلها فى ذلك مثل فقاقيع الهواء التى تتصاعد فى ماء البرك الراكد ! وفى مجتمع مريض ساءت أموره واختلت نظمه وأوضاعه ، لامفر من أن تظهر على سطحه مثل تلك الجماعات كما تظهر البثور والدمامل على الأجسام المسممة أو المريضة .

فالجماعات الانحلالية إذن ظاهرة لابد من وجودها فى فترات الركود والانحلال . وبالرغم مما يصحبها من فوضى فكرية تؤخر دعاة الإصلاح الحقيقيين بعض الوقت ، فإن لها نفعها من غير شك . ذلك أنها وإن كانت لاتستطيع القيام بتعبئة شعبية ، وجمع العناصر الساخطة تحت لواء واحد ، فهى تعمل على تنبيه الأذهان وإشعار الناس أن السخط عام بينهم ، وأن حركة إصلاحية قوية جارفة عن قريب ستظهر . ومن جهة أخرى تضم تلك الجماعات عناصر مخلصة طيبة ، خرجت من الأحزاب القديمة حائرة متبرمة ، ولم تجد حزبا قويا جديدا تطمئن إليه نفسها ، فألفت تلك الجماعات الانحلالية أو ألفت بنفسها فى الموجود منها . حتى ولو لم يتفق

تماما مع ميولها وآمالها . تلك العناصر القوية ، لن تلبث أن تقطرها الحركة القوية الجديدة متى ظهرت وأشعرت الناس بوجودها .

وثمة فائدة أخرى للجماعات الانحلالية ، ألا وهى أنها تمثل اتجاهات فكرية إصلاحية نستطيع بدراستها أن نقف على نوع الإصلاح الذى يلائم ظروف البلد ويناسب عقلية الشعب . ولقد أقضيت وقتاً غير قصير فى زيارة تلك الجماعات ودراستها والوقوف على اتجاهاتها الفكرية الخاصة . فلم أجد بينها جماعة واحدة اهتدت بشمول ودقة إلى الطريق الصحيح التفكير فى الإصلاح والعمل له . وليس أدل على قصور تلك الجماعات وغلبة الطموح الشخصى على أغلب القائمين بها من تعددها ، وازدياد عددها باستمرار ، وهى التى يمكن حصرها فى اتجاهات فكرية ثلاث : الاتجاه الوطنى ، الاتجاه الإسلامى ، والاتجاه الاشتراكى .

الاتجاه الوطنى : وهو إن كان موجوداً فى بعض الأحزاب والجمعيات إلا أنه يتخذ مظهراً أقوى فى الجماعات الوطنية التى تعمل على إنعاش الروح الوطنى القومى ، وسيادة اللغة العربية ، وتشجيع كل ماهو مصرى ، فضلا عن مناداتها بتمصير الشركات الأجنبية التى تسلب أموال المصريين ، وتوصد أبوابها فى وجه الشباب المصرى . ولا تخلو هذه الجماعات من فكرة بعث الامبراطورية المصرية . حتى ليميل البعض إلى اعتبارها ممثلة للاتجاه الفاشى فى مصر .

إلا أن الاتجاه الوطنى لم يستقر بعد على فكرة محددة واضحة عن وضع الأجانب من الحركة المصرية . فحتى الآن لاتزال حقيقة العلاقات بين المصريين والأجانب بعيدة عن فهم الكثيرين فهما صحيحاً . ولم يدرك المصريون عامة الوضع الصحيح للأجانب من حركتهم الوطنية ،

أو يفكروا فى إلزامهم الحدود المعقولة والضرورية لسلامة البلاد والمحافظة على شخصيتها القومية ، إلا عقب إبرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . فلقد كانت « الزعامة القانونية » قبل إبرام المعاهدة ، تحرص كل الحرص على اكتساب عطف الأجانب وتتحاشى إثارة قلقهم ، حتى ولو على حساب القومية المصرية ، ومع التفريط فى مبدأ «المصرى أولى بالرعاية» . وبالمثل كانت نظرة « الزعامة الأدبية » إلى الأجانب كذلك . وما زال المصريون يرددون العبارة التقليدية لزعيمها الشاب « كرماء لضيوفنا » مباهين بهذا الكرم الذى تجاوز حد الكرم ، واصطبغ بطابع التسليم والضعف ، وقد يبدو هذا الاتجاه طبيعياً مع حزب بنى وسائل كفاحه على الدعاية الخارجية والداخلية ، محاولا أن يكتسب عطف الدول الأجنبية لاسيما فرنسا ، التى كان إبرامها للوفاق الودى مع انجلترا درساً قاسياً لدعاة الاعتماد على تأييد الأجانب .

عبثاً حاولت الزعامتان الأدبية والقانونية الحصول على هذا التأييد ! وما ذلك إلا لعدم إدراكهما للوضع الصحيح للأجانب من الحركة المصرية ، وكيف كانت دولة الاحتلال والأجانب بالطبيعة فى معسكر واحد . فما الأجانب ، أو جانب كبير منهم على الأقل إلا طفيليات الدولة المحتلة ، التى أتاحت لهم باحتلالها العسكرى المباشر احتلالا اقتصاديا غير مباشر ، وبهذا أصبح من صالحهم بقاء هذا الاحتلال العسكرى كسند لاحتلالهم الاقتصادى . لاسيما وأن هناك شعوبا تجارية بطبعها كاليهود واليونانيين والأرمن اشتهرت بالاستعمار التجارى الرخيص الذى يعيش عالة على الامبراطوريات القوية الكبيرة ، التى تحتضنها وتتخذ منها عونا ضد أهالى الشعوب التى ابتليت باستعمارها ، أو وقعت فى براثن تسلطها السياسى .

ولو استعدنا فى أذهاننا الحوادث التى مرت على مصر منذ الحملة الفرنسية ، تاركين الحروب الصليبية فى العصور الوسطى جانباً ، متناسين ما كشفت عنه وأبرزته من نواحى التعصب الممقوت فى خلق شعوب الغرب لأدركنا بوضوح موقف الأجانب من المصريين ، ولوقفنا على وضعهم الصحيح من الحركة الوطنية ، وروحهم الاستغلالية وتعصبهم السافر . فبعد ثورة القاهرة على نابليون ، لم يعد يطمئن إلى المصريين ، فخول رجاله سلطات واسعة ، وعمد إلى تعزيز قواته إزاء الأهالى بتكوين فرقة عسكرية من المتطوعين الأجانب وأكثرهم من الأروام واليونانيين والأوربيين الشرقيين . . أى أن هؤلاء تنكروا للأرض التى آوتهم بعد تشرد ، ووقفوا مع القائد المحتل فى معسكر واحد . وتلك فرنسا تعود بغدرها فتسبب لمحمد على من المتاعب ما كان عنه فى غنى لو أنه لم يحسن بها الظن . فقد شجعته على رفض معاهدة لندن ١٨٤٠ متظاهرة باستعدادها لدخول الحرب إلى جانبه ، ثم لم تحرك إزاء تألب الدول عليه ساكنا ، ولم تساعده بشىء وتخلت عنه فى أحرج المواقف . وبعد سنوات قلائل نرى صديقة مصر المزعومة تستغل مشروع قنال السويس للاجحاف بالمصريين وابتزاز أموالهم . وتكون أشد الدول معارضة لمشروعات اسماعيل للاصلاح القضائى ، وأشدها قسوة على حفيد محمد على أثناء ارتباكه المالى !

أولم يقابل الأجانب عموما سياسة سعيد واسماعيل الطيبة نحوهم ، والتى بلغت حد التدليل ، بالاستغلال الرخيص والتبجح والضعة ؟ ما وجدوا سبيلا مشروعاً أو غير مشروع لابتزاز أموال المصريين إلا سلكوه . وارتكبوا من المخازى ما لم يستطع اخفاءه مؤرخو التاريخ الحديث من الكتاب الأجانب . فهذا أحدهم وهو « ملنر » الإنجليزى

يقول : « كان من أفتك الأوبئة المصرية إطلاقا ذلك المركز الممتاز الذى يتمتع به الأجانب فى مصر ، ويعود بالفائدة خصوصاً على حثالة الأوربيين ، أو الشرقيين من ذوى الأصل الأوربى . وقد تفشى هذا الوباء فى أواخر عهد اسماعيل تفشياً متناهياً فى الهول والروع . فالأوربى الساعى لنيل حقوق الامتياز ، أو للاشتغال بالربا الفاحش ، واليونانى الفندق الحمار أو السمسار ، واليهودى المرابى ، واللبنانى المتملك . . كل هؤلاء ، وقد كان فى ميسورهم الفوز بحماية إحدى الدول الأجنبية ، نهشوا جميعاً الخزانة المصرية ، والفلاح المصرى المسكين إلى مدى لا يصدق ! » .

بين هؤلاء الأجانب أيضا من اشترك مع القنصل الإنجليزى بالإسكندرية فى حوادث ١١ يونيو ١٨٨٢ المدبرة ، التى استفز إليها الأهالى باعتداء مالطى على (حمّار) مصرى . وقد وزع القنصل الإنجليزى على الرعايا الإنجليز ، وبعض الرعايا الأوربيين الأسلحة والذخائر التى سبق تهريبها خلال مظاهرة الأسطول البريطانى فى مياه الإسكندرية واتفق قبل الحادث بأيام مع القومندان الإنجليزى « ماريوت » على خطة دفاع الأوربيين عن أنفسهم بالأسلحة الموزعة ! وفى حوادث الاضطرابات المصرية ١٩١٩ — ١٩٢١ اعتدى الأرمن فى القاهرة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين من النوافذ . ووقع مثل هذا الاعتداء على المصريين أيضاً من جانب بعض اليونانيين والإيطاليين بالإسكندرية .

نحن لا نقصد بهذا الاستعراض التاريخى إثارة شعور المصريين ضد الأجانب . نحن لا ندعو إلى تعصب أو عدوان . وإنما نريد أن نوقف المصريين على حقيقة « عطف » الأجانب على أمانيهم القومية . إنما نريد أن يعامل المصريون الأجانب ، كما يعامل الأجانب المصريين فى بلادهم . .

نريد أن يعامل المصريون الأجانب معاملة المثل لا أكثر ولا أقل . . لا أن نطلق لهم حبل استغلالنا على الغارب وننظر إليهم كأجناس أرقى ، أو نغالى فى إرضائهم على حساب قوميتنا ومصالحنا .

نحن بصراحة ننظر إلى الأجانب نظرة ملئها الاحترام والإكبار الوهمى. وما ذلك إلا لمركب النقص الذى كان لا مفر من تسربه إلى نفوسنا كشعوب مغلوبة . فالمصرى حتى ولو كان يتمشدق بالوطنية كعاطفة فى كل مكان وفى كل وقت ، لا يأنف إذا التقى بأجنبى أن يحدثه بلغته الأجنبية ، بل قد يجد فى ذلك لذة وشعوراً بالتميز والرقى . وكثيراً ما يشترى المصريون البضائع لأنها أجنبية ، حتى لقد يختم للتاجر بعض المنتجات المصرية بأنها صنعت فى انجلترا أو أمريكا أو المانيا الخ . . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على ضعف الشخصية القومية فى مصر . . ولهذا نرى الجاليات الأجنبية فى مصر تحتفظ بلغتها وتقاليدها ولا تجارى الشعب فى لغته وتقاليده ، ولا تشاركه مشاركة وجدانية فى شعوره القومى ، هذا إن لم يجارها بعض أفراد الشعب فى تقاليدها بدافع مركب النقص !

مثل هذا الشعور بالنقص نجده للأسف فى معاملة حكامنا وساستنا للأجانب . فذلك رئيس وزراء لا يخجل أن يزهو كزعيم وطنى فى عيد الجهاد الوطنى ، بأن حكومته قد نجحت فى رفع نسبة الموظفين المصريين فى شركة قنال السويس إلى كذا وعشرين فى المائة ! وذاك محافظ القنال يصرح يوما لمندوبى الصحف أنه سيسعى لدى شركة القنال لعلها توافق على . . كما نلمس هذا الشعور بالنقص أيضا فى نظرة الكتاب والصحف إلى الأجانب . إذا أرادوا تحبيذ عمل للرأى العام قالوا إن الأجانب يفعلون هذا فى بلادهم . وإذا أرادوا نهيه عن شىء قالوا ماذا يقول

الأجانب عنا لو فعلنا كذا وكذا ، حتى لقد أصبحت الجملة الأخيرة عبارة اكليشيهية أو تقليداً !

إن موقف المصريين هذا من الأجانب ليبدو عجيباً شاذاً لا سيما إذا أدركنا أن الوطنية المصرية يوم بعثت من مرقدها على يد الزعامتين الأدبية والقانونية لم تبعث كشخصية قومية . وإنما بعثت على نهج الوطنية العاطفية الأوروبية ممتزجة بمبادىء ديموقراطية الغرب . ووطنية الشعوب الغربية كما نعلم وطنية مستحدثة جاءت وليدة لتطور النظام الرأسمالى ، وتركز السكان فى المدن بنمو الصناعة . وكثيرا ما يستغل الرأسماليون الذين يحركون النظام البرلمانى الغربى بأموالهم ونفوذهم من وراء ستار ، تلك الوطنية العاطفية فى إثارة الحروب لكسب أسواق جديدة ، ولاسترقاق شعوب ضعيفة ، فيثيرون الكراهية فى نفوس مواطنيهم للدول الأخرى ، ويذكون الغرور القومى فيها مصحوبا بالحقد والأنانية . حتى ليدعى كل شعب أنه أرقى الشعوب جميعا وأجدرها بسيادة العالم . وإذا كانت الوطنية المصرية قد صبت فى أطوارها الحديثة فى هذا القالب العاطفى ، إلا أن تأصل الروح العربى أو الإسلامى فى نفوسنا حال دون اصطباغها بصبغة الحقد وكراهية الأجانب واحتقارهم . فالوفاء والكرم والنجدة والشهامة صفات تأصلت فى خلق الشعوب العربية حتى ترفعت عن مجاراة الوطنية الغربية العاطفية فى الحقد والكراهية . وقد رأينا كيف استغل الأجانب هذا الكرم والوفاء أبشع أنواع الاستغلال وظنوه ضعفا فاتخذوه يوم تحولت القوة فى يدهم سبيلا للسيطرة والاجحاف والإساءة والغدر .

هذا الإدراك لحقيقة وضع الأجانب من الحركة الوطنية بعيد إلى حد كبير عن فهم أحزاب الجيل القديم وجماعات الشباب المختلفة ، ولا يكاد يوليه الجيل الجديد شيئاً من العناية . فما زال البعض يحسن الظن بإمكان

تأييد الأجانب لنا فى جهادنا الوطنى . ولايزال البعض يتأثر بدعايات الدول الأجنبية المنافسة لبريطانيا ويظن تظاهرهابالعطف علينا صادراعن ود خالص وعاطفة نبيلة . وما هى إلاشعوباً مستعمرة تتنافس وتتناحر ، ويجتهد كل منها فى إثارة الرأى العام العالمى على الآخر . وما أسرع ما يغدر بنا أكثرها عطفا علينا ، متى وجد مصلحته الخاصة فى ذلك !

ومما يؤخذ أيضاً على الوطنية المصرية فى أطوارها العاطفية الأخيرة أن النعرة الفرعونية تبدو غالبة عليها حتى لتكاد تحجب الطابع العربى تماما ، فتلك مقالاتنا وخطبنا العاطفية تتغنى دائماً بالفراعنة ومجد الفراعنة ولا يكاد يخلو نشيد من أناشيدنا الوطنية من الإشادة بالهرم ولواء الهرم . بل وصل الأمر بإحدى جماعات الجيل الجديد أن اتخذت الأهرام الثلاثة لها شعارا ، وهى التى لا توحى إلى النفس بخاطر وطنى سام ، وإنما تبدو للأحرار كرمز للسخرة والعبودية . . . كرمز لغناء الملايين فى شخص واحد .

أنا لا أحمل بهذا على الفرعونية ، ولا أريد انتزاعها أو سلخها من تراثنا القومى . فما أجدرنا بالاعتزاز بمجدنا الفرعونى وبمدينتنا الفرعونية أولى المدينات جميعا . وإنما أريد أن لا نترك تلك النعرة الفرعونية تطغى من ناحية أخرى على طابعنا العربى وتراثنا العربى إلى حد مقابلة البعض منا لفكرة الوحدة العربية بالاستخفاف والسخرية . . . إلى حد ارتمائنا فى أحضان مدينة الغرب ، وإهدار العروبة . لاسيما وأننا أقرب إلى العروبة منا إلى الفرعونية بقرابة اللغة والزمن والجنس . ليس كبح جماح النعرة الفرعونية فى نفوسنا بالأمر الصعب . فهى قاصرة على المثقفين دون العوام . فبينما نرى المثقفين يتيهون زهوا وفخارا بمجد الفراعنة ،

نرى العوام ينفرون من الفرعونية التى توقظ فى عقولهم الباطنة أهوال المظالم الاجتماعية ، ونظام الطبقة ، حتى لتراهم ينعتون كل طاغية أو ظالم بأنه فرعون . وإذا بغى أحد وأمعن فى الظلم ، أو غالى فى الكبر قيل له « ما تتفرعنش » لكأن طغيان الناحية الفرعونية على الطابع العربى عند المثقفين يرجع إلى أصبع المستعمر فى نظام التعليم ، حيث كان يولى تاريخ الفراعنة عناية أكثر مما يولى لتاريخ العرب . لاسيما وأن الطابع العربى كان هو الأغلب فى وطنية الزعامة العسكرية العرابية ، مما كان أكثر بروزا فى الزعامة الأدبية منه فى الزعامة القانونية ، وسنرى عند حديثنا عن الوحدة العربية أن ترجيح كفة العروبة على كفة الفرعونية خطوة ضرورية لتوجيه الحركة الوطنية توجيهاً صحيحاً نافعاً .

الاتجاه الإسلامى :

يبدو الاتجاه الإسلامى ممثلا فى الجمعيات الإسلامية المختلفة التى تؤلف نسبة كبيرة من جماعات الانتقال . وهذا الاتجاه فى نمو مطرد وتقدم مستمر بعد أن بدأت الشعوب العربية تتراجع عن اندفاعها صوب المدنية الغربية وبريقها الخلاب ، وقد كشفت الحربان العالميتان الأولى والثانية عما يشوب مدنية الغرب المادية الرأسمالية من فساد ، وأبرزت ما تحمل بين طياتها من تعقيد ونفاق ، ووحشية وجشع . ولهذا رأينا الناس يتحررون من ذلك الشعور بالنقص الذى جثا عليهم كشعوب مغلوبة . وقد طفق الكتاب والمفكرون يعتزون بعروبتهم . وأخذ الطابع الإسلامى يبدو بوضوح فى أبحاثهم ومؤلفاتهم ، حتى لقد شغلت دراسة التاريخ الإسلامى والمدنية العربية حيزاً كبيراً من انتاجنا الفكرى فى الأعوام الأخيرة .

إلا أن هذا الاتجاه الإسلامى الجديد بدأ بالضرورة كرد فعل عاطفى ، ولم يتحول بعد إلى إدراك إسلامى عام جديد ، يوفق ما بين المدنية الغربية الحديثة والمدنية العربية العتيدة ، التى أخذت منها مدنية الغرب الكثير ، وحورته بما يتفق وظروف بيئتها وعقليتها الخاصة ، التى تتميز بالنفاق والتحايل والتعقيد ، بينما تقوم المدنية الإسلامية على البساطة والصراحة ومواجهة الحقائق . ونحن لو تأملنا نواحى نشاط الجمعيات الإسلامية لوجدنا الأغلب منها لا يكاد يعطى هذه الناحية العظيمة الأهمية ما تستحق من مزيد العناية . ولا يكاد يبذل جهداً لدراسة النظم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة التى حملتها إلينا مدنية الغرب ، لتطبعها بالطابع العربى ، بتجريدها مما يشوبها من تعقيد ونفاق ، وبتسويتها وصقلها بما يتميز به العقل العربى من بساطة وصراحة . فالتاريخ مثلا لم يشهد على وجه الأرض عدالة اجتماعية واقتصادية كتلك التى شاهدها فى عصور الإسلام الأولى ببساطتها الفطرية ، بينما عجزت مدنية الغرب البراقة عن تحقيق القليل منها ببرلماناتها و « مجالسها التمثيلية » ، وبأنظمتها السياسية والاقتصادية المعقدة التى لا تخلو من النفاق . . وأى نفاق أوضح وأبرز من أن تحرق الأقمشة ، ويلقى بالأغذية فى قاع النهر احتفاظاً بسعر مرتفع ، بينما يعيش الملايين من البشر جياعاً أنصاف عراه ! ؟ أى نفاق أبرز من أن يستخدم الرأسماليون برلمانات الشعب وأصنام الحرية لاستغلال الشعب من وراء ستار ! ؟

لقد مرت اليابان بنفس التجربة التى مرت بها شعوب الشرق الأوسط ، ولكنها لم تقع فى نفس الخطأ ، ولم يتسرب إليها مركب النقص فتنظر إلى الشعوب الغربية كشعوب أرقى وتقلدها فى كل شىء ! ولقد زعمت تلك الشعوب واهمة عندما فتحت اليابان أبوابها لها وأخذت بالكثير

من نظمها ، أنها قد أسلمت قيادها هى الأخرى للغرب . وما كانوا ليدركوا بغرورهم المعهود أن اليابان إذ مزجت حضارتها بحضارتهم ، لم تقدمهم مدفوعة بمركب النقص ، ولم تأخذ بالثمين من مدنيتهم والغث . وإنما هى استكملت النواحى المتأخرة فى حضارتها وأخذت زبدة المدنية الغربية ، ولم تأخذ بالقشور والمظاهر . ولو كنا فعلنا ما فعله اليابانى المعتز بنفسه وبقوميته لما وقعنا فى الخطأ الذى وقعنا فيه بنظرتنا إلى حضارتنا العربية كحضارة بالية ، وبإنصرافنا عنها إلى المدنية الغربية التى أخذنا بها على علاتها ، وشغلنا بقشورها عن لبابها ، دون أن نمزجها بمدنيتنا العتيدة ، ودون أن نطبعها بطابع البساطة والصراحة الذى يتميز به العقل العربى .

لقد كانت لنا حضارة قبل أن تكون لأوربا حضارة . وفى الوقت الذى كنا نبدو فيه جامدين وأوربا تتحرك وتتقدم ، كانت تتفوق علينا بتقدمها هذا فى بعض النواحى فقط ، وكنا محتفظين بتقدمنا عليها فى نواحى أخرى كثيرة . وإنما الذى جعلنا نقدر أوربا أكثر مما يجب ، ونسير فى ركاب مدنيتها أكثر مما يجب ، هو المظهر الآلى الضخم لمدنيتها المادية جنباً لجنب مع ما صحبه من تفوق آلى فى أسلحة الحرب !

بهذه الناحية العملية الهامة لم يهتم المتفكرون المسلمون اهتماما جدياً كافياً . ولم يدركوا أهمية هذا التفكير العملى فى تحرير الشعوب العربية ونهوضها . وكان الواجب أن يعملوا على التوفيق بين النظم والأوضاع الحديثة ، وبين المبادىء العامة للاسلام ، وأن يقوموا بحشد الجهود الفكرية والعلمية اللازمة لخلق إدراك إسلامى جديد يتناسب وظروف العصر . ولو كانت الجمعيات الإسلامية قد وجهت نشاطها هذه الوجهة العملية النافعة ، لردت إلى الشعوب العربية كافة ثقتها فى حضارتها وفى

تعاليم دينها . ولو وجهت هذه الجمعيات حملاتها الإيجابية لاستئصال روح التوكل أو «التواكل» ، وعملت على تخليص الدين مما علق به من أدران الطرق والمشايخ والشعوذة الدينية ، لأزالت بذلك آفه كبرى طالما وقفت كعقبة كأداء فى طريق كل إصلاح جدى !

فلكى ننتشل العالم الإسلامى من الهوة التى تردى فيها مئات السنين ، لا بد لنا من القضاء على روح « التواكل » ، وبعث روح « الجهاد » التى أخرجت الإسلام إلى حيز الوجود ، ونشرته فى الآفاق ، وهيأت للعرب الحفاة الجياع أن يكتسحوا أقوى دولتين يومئذ على وجه الأرض . والإسلام اليوم أحوج ما يكون إلى هذه الروح . ولن تسترد الأمم الإسلامية مجدها إلا على يد رجال « مكافحين » يقودون شعباً مكافحاً ، لا على يد رجال « مترهبنين » فى وسط شعب متواكل ، هالهم ما جرته المدنية الأوربية على الشعوب العربية من مظالم وإباحة وفساد ، ففروا إلى دورهم مستغيثين بالله خشية الافتتان ، وقد أغلقوا على أنفسهم الأبواب كأنها « الدير » وانتظروا حالمين أن يهرع الناس إليهم من كل جانب . حتى جاء « الإخوان المسلمون » ونزلوا بدعوتهم إلى الميدان مسلحين بوسائل التنظيم الحركى الحديث ، فقووا ساعد هؤلاء الممهدين ، وأشهروا حرباً لا هوادة فيها على المظالم والفساد والإباحة ، وقد آمنوا بأن القضاء على هذه الشرور لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على النظم الحاضرة الفاسدة ، وإقامة نظم عادلة طاهرة جديدة .

الاتجاه الاشتراكى :

منذ الإجراءات الصارمة التى اتخذت فى قمع الحركة الاشتراكية الأولى فى مصر ، وبعد أن ألقى فى السجن بزعيمها المكافح الاشتراكى الأول

محمود حسنى العرابى ، ثم شرد فى الخارج ، وحرمت الحكومة الدعاية للشيوعية قانوناً ، مما اضطر الاشتراكيون المصريون إلى العمل تحت الأرض ، ولم يستطيعوا أن يكونوا أكثر من حلقات فقيرة التنظيم ، لا صلة بينها وبين كتلة الشعب العاملة ، ولا نشاط لها يستحق الذكر . الا أنه بنشوب الحرب العالمية الثانية ، وبروز الاتجاه الاشتراكى بين تيارات الحرب الفكرية ، امتد هذا الاتجاه إلى مصر . فصدرت صحيفة التطور عام ١٩٤٠ متخذة لوناً اشتراكياً صريحاً . ثم تألفت بعض الجماعات ذات الميول الاشتراكية المهوشة ، أو المنحرفة غالبا بسموم العناصر الصهيونية ، وتوجيهات الدعاية فى زمن الحرب . فقد رأينا بعض هذه الجماعات مثلا ينظر إلى الحرب العالمية الثانية كحرب للتحرير ، أو للدفاع عن الديمقراطية ، مع أنها كانت أولا وأخيراً اصطداما بين توسعات اقتصادية استعمارية ، أو بعبارة أخرى تنازعا على الأسواق بين الدول الرأسمالية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة ، التى لابد وأن تتلمس لها منفذاً خارج حدودها القومية فتتنافس وتتصادم وتقتتل . إلا أن هذا لا يمنع أن ذلك الاصطدام بين التوسعات الاقتصادية الاستعمارية قد حمل بين طياته تنازعا بين المذاهب الاقتصادية المعاصرة . وقد ازداد هذا التنازع شدة ووضوحا بدخول روسيا السوفيتية فى الحرب .

ولا أريد أن أثقل على القارىء بالتحدث تفصيلا عن هذا التنازع المذهبى ، أو بالمفاضلة بين مذهب وآخر . لاسيما وأن المتتبع للاتجاهات المستقبلة لتلك المذاهب يجدها تتجه جميعاً بمعدلات متفاوتة نحو النظرية الاشتراكية فى أحدث أطوارها . وهو ذلك الطور الذى يكاد يتفق تماما مع الاشتراكية الإسلامية ، من حيث أنه يبدأ بحد أدنى للمعيشة الطيبة تكفله الدولة لجميع الأفراد على أساس الاشتراك فى التمتع بخيرات الطبيعة

وبثمار العلم والمدنية . وما يزيد من الدخل الأهل على هذا الحد ، يوزع على الأفراد ، كل بقدر عمله ، ولكن بحيث لا يأخذ فرد أكثر من حد أدنى معين ، هو ذلك الذى يحظى بتجاوزه بنفوذ « السيد » فى نظام الطبقات .

تلك مبادىء « الترشيد » أو التنظيم العلمى للحياة الاقتصادية ، تقترب كثيراً بالرأسمالية المعاصرة من نظرية الحد الأدنى للمعيشة ، بإبرازها للعلاقة ما بين رفع أجور العمال وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ، وبين زيادة كفاية إنتاجهم . وبنظرتها إلى العامل « كمستهلك » لا كمجرد « أداة إنتاج » ، كإنسان يوجه لا كعبد يساق ! كما تقترب من النظرية الاشتراكية للتعليم بأخذها بفكرة « التوجيه المهنى » بمعنى الوقوف على الاستعدادات الطبيعية للأفراد فى مراحل تعليمهم الأولى ، وتوجيههم إلى أنواع الدراسات ، وبالتالى أنواع الحرف التى تتفق وهذه الاستعدادات بصرف النظر عن ثروتهم ومركزهم الاجتماعى . هذه النظريات وأمثالها تقدمت وانتشرت خلال الحرب ، فرأينا الدول تعد الفقر والفوارق الاجتماعية ناحية من نواحى الضياع فى الحياة الاقتصادية . ولم تعد تتمسك بحرفية الأوضاع القائمة ، فلوحت لشعوبها بنظم إقتصادية جديدة أكثر عدالة وأنبل قصداً .

وفى الوقت الذى تتجه فيه الدول غير الاشتراكية فى إتجاه صاعد نحو النظام الاشتراكى المتزن ، نرى روسيا الشيوعية تتجه هى الأخرى نحو هذا النظام فى إتجاه هابط ، يتخلصها مما علق بها من أخطاء التطرف التى لابد وأن تصحب الحركات الشعبية فى مراحلها الأولى ، وبتحررها من جمود التزمت الذى يخلق من الأفكار الحية عقائد راسخة ميتة . فروسيا

الشيوعية مثلا لم تتردد فى إعادة المتاجر الصغيرة بعد أن بدأت بإغلاقها تاركة الناس يتقايضون فى الشوارع . كما لم تتردد فى إدخال نظام أجر القطعة بما يتضمنه من تفاوت فى الكسب ، مسقطة بذلك فكرة المساواة المطلقة من تعاليمها ، وفى إعطاء من يأتون بأرقام إنتاج قياسية جزاءهم الأوفى مع الإعلان عنهم كأبطال وطنيين ، لشحذ غيرهم على الاقتداء بهم. وذلك يعنى أن روسيا السوفيتية بقضائها على نظام الطبقات ، ظلت مع ذلك محتفظة بنظام الدرجات الاقتصادية ، وستظل محتفظة به ، لأنه لا يمكن القضاء عليه عمليا وتحقيق المساواة الاقتصادية المطلقة بين الأفراد ، طالما أن المساواة الطبيعية كما يفهمها الماركسيون السطحيون ضرب من الخيال ، لإختلاف الناس من حيث التركيب النفسى والاستعداد الطبيعى .

وليس إدراك هذه الحقائق بالأمر الصعب ، متى قسمنا المجتمع البشرى إلى فئات إجتماعية . هذه الفئات تسمى فى التقسيم الرئيسى « طبقات » . والطبقة الواحدة يمكن تقسيمها تقسيما فرعيا إلى « درجات » . فالعمال والفلاحون مثلا يؤلفون الطبقة الدنيا أو « المجردة » ، إلا أنه يمكن تقسيمهم داخل هذه الطبقة إلى درجات إقتصادية تبعاً لتفاوتهم فى المران والكسب والكفاية . فنقول فئة العمال الفنيين وهى الأعلى دخلا ، وفئة العمال أنصاف الفنيين وهى أقل دخلا ، وفئة العمال غير الفنيين وهى الأقل دخلا . ويمكن تقسيم أفراد كل من هذه الفئات إلى درجات ثانوية تبعاً لتفاوت الكسب . بل إن الفرد الواحد فى الدرجة الاقتصادية الواحدة تنقسم حياته إلى « درجات » تبعاً لتقدمه مع الوقت فى المهنة أو الصناعة .

ذلك ما يجهله أغلب أنصار الإشتراكية فى مصر ، الذين استقوا الفكرة

الاشتراكية من المؤلفات الماركسية المنحرفة فحسب ، أو من النشرات التى صدرت خلال الحرب وانحرفت عن الكثير من الحقائق العلمية ، بطغيان الأغراض السياسية عليها . ومن تعمق منهم فى دراسة الاشتراكية ، اقتصر على دراسة الحركات الاشتراكية فى دول الغرب . مع أن الفهم الصحيح للاشتراكية لايتأتى إلا بالدراسة الشاملة للنظام الرأسمالى وتطوراته فى الدول المختلفة ، وكذا تطور الفكر الاقتصادى الحديث بفضل حركة « الترشيد » والاقتصاد المرسوم . التى طبقتها مختلف الدول اشتراكية كانت أم فاشية أم رأسمالية . وبإدراك ما أدى إليه هذا التطور ، مع تقدم وانتشار نظام الشركات المساهمة إلى ظهور « طبقة متوسطة جديدة » من الفنيين والإداريين والكتبة وصغار المساهمين ، وأصحاب المهن ألخ . غير « الطبقة المتوسطة القديمة » ، بمعنى صغار الصناع والتجار التى تنبأ بزوالها ماركس وانجلز كنتيجة لازدياد التركز الصناعى . تلك حقائق لها أثرها ولا شك فى نجاح الحركات الاشتراكية أو فشلها . ولن يرجى لهذه الحركات أفل نجاح ، إذا اتخذت مظهر الحركة الماركسية أوالعمالية البحتة ووجهت دعايتها إلى طائفة العمال فقط ، وعلى نحو ينفر منها الطبقة المتوسطة الجديدة ، التى تعد أغنى طبقات المجتمع بعناصر النهوض والقيادة والتى أدى خطأ الأحزاب الشيوعية والاشتراكية فى إيطاليا وألمانيا فى توجيه دعايتها عقب الحرب العالمية الأولى ، إلى تحالف تلك الطبقة مع الطبقة العليا على إحداث الانقلاب الفاشى . وكان فى مقدور الطبقة العاملة لو شاءت يومئذ أن تكسبها فى صفها لتتعاون معها على إحداث الانقلاب الاشتراكى .

وعلاوة على ضعف « الأساس النظرى » لأغلب إن لم يكن كل الجماعات الاشتراكية فى مصر ، نأخذ أيضا على تلك الجماعات عدم تفهمها أو حق

محاولتها فهم تركيب « الصرح الطبقى » أو الاجتماعى للبلاد . مع أن تفهم هذا الصرح عامل له أثره الفعال فى نجاح أية حركة اشتراكية . فقبل وضع أية خطة اشتراكية ، وقبل توجيه أية دعاية اشتراكية ، والمطالبة بأى برنامج اشتراكى ، ينبغى دراسة « الصرح الطبقى » للبلد ، بمعنى دراسة العلاقات بين طبقات وطوائف الشعب المختلفة ، والقوة العددية والنفوذ الطبقى والسياسى لكل منها . وبهذا وحده تستطيع الحركة أن تعرف على أى الطبقات تعتمد ، وأيها تكتفى منها بمجرد التأييد أو العطف وعلى أيها تحمل ، وأيها تحرص على أن تحافظ على سكوتها السلبى . ويلاحظ تدخل هذه النواحى المختلفة ، فقد تعمد الحركة إلى الحملة على طوائف معينة لتكسب فى صفوفها طوائف أخرى . كما قد تتجنب مؤقتا الحملة على طائفة معينة ، لكى لا تنفر منها طوائف أخرى تحرص على سكوتها السلبى ، أو لا تريد أن تراها تتحول إلى معسكر الخصم .

وقيام الحركة الاشتراكية على هذه الأسس يعنى أنها يجب أن تكون حركة محلية بحتة ، تتفق وظروف البلد الخاصة أى مع التكوين الحالى لصرحها الطبقى ، ومدى تقدم نظامها الاقتصادى ، ولهذا فأية محاولة يقوم بها الاشتراكيون السطحيون الذين قصروا دراستهم على التعاليم الماركسية مدفوعين بالفكرة الخاطئة المهوشة التى صورتها لهم بعض العناصر الغريبة لغرض فى نفسها ، عن الحركة البلشفية والنظام الروسى أية محاولة من هذا النوع تحركها من وراء ستار تلك العناصر لغرض التشكيك أو تسميم الأفكار ، أو ركوب الاتجاه الاشتراكى ، وإساءة توجيهه أو استغلاله لتحقيق أغراض صهيونية مكشوفة ، هى ولاشك محاولة سقيمة ضارة ، يجب قمعها بدون رحمة ولا هوادة . فالحركة الاشتراكية فى مصر لن تنمو وتنجح وتنتصر إلا إذا كانت عوامل نجاحها محلية

بحتة . كما أن الحركة الشيوعية لم تنجح فى الروسيا إلا لتوافر عوامل نجاحها فى ظروفها المحلية الخاصة . ولا يعنى هذا النجاح أنه يمكن أن تنجح الحركة الاشتراكية فى أى بلد آخر بنفس الكيفية وفى نفس الصورة . ومالم تكن الظروف المحلية لهذا البلد مواتية لنجاحها تماما ولهذا رأينا كل حركة اشتراكية عولت على الثورة العالمية فى كفاحها قد انتهت بالفشل ، بينما نجحت الثورة البلشفية الروسية لأسباب لا تمت إلى الدولية بصلة . وبنجاح هذه الثورة أخذت فكرة الشيوعية الدولية فى الفتور ، وسرعان ماغير الشيوعيون لحنهم بعد استيلائهم على السلطة ، فأخذوا يصبغون البلشفية بالطابع الوطنى شيئاً فشيئاً . وهذا مالم يتردد «ستالين» فى الجهر به بقوله « إن الثورات لا تصدر » وأن الشيوعية « طبخة روسية خاصة » !

لهذا كانت فكرة الشيوعية الدولية فكرة سخيفة غير عملية . ونحن إذ نقول هذا لا نسخف فكرة الدولية فى حد ذاتها . وإنما تبدو لنا كرجال عمليين ، حلما يتعذر فى الوقت الحالى تحقيقه . إذ لن تتحقق فكرة الدولية وتأتى بفوائدها الاقتصادية والاجتماعية إلا بتوافر ثلاثة أسس : —

أولا : أن تكون جميع الشعوب حرة مستقلة . وهذا يعنى القضاء على الاستعمار بصوره المستحدثة كنظام الانتداب والمعاهدات الاستقلالية والأحلاف المشتركة الخ . .

ثانيا : أن توزع الموارد الاقتصادية ، أى المواد الخام توزيعاً عادلا على شعوب الأرض المختلفة .

ثالثا : أن تمحى كل مظاهر التعصب القومى أو تعصب الجنس بمعنى كراهية الجنس الأبيض للأجناس الملونة .

على غير هذه الأسس لا يمكن تحقيق فكرة الدولية . وأية دعوة إلى تلك الفكرة دون أسسها الثلاثة ، إن هى إلا اعتراف بالأوضاع الدولية الراهنة وإبقاء على ماتتضمنه من ارتباكات اقتصادية ، ومظالم اجتماعية ، وحروب طاحنة . وقد يعقل أن تصادف فكرة الدولية قبولا فى شعوب حرة تتمتع بنصيب عادل من موارد العالم الاقتصادية . إلا أنه من الخطأ بل من الإجرام أن يفسح لها مجال الذيوع فى شعوب مستعمرة أو نصف مستقلة . إذ أن تلك الشعوب فى حاجة إلى تقوية شعورها الوطنى ، لكى تنال استقلالها وتحصل على نصيبها الحق العادل من الموارد الاقتصادية . ولا شك أن فكرة الدولية من شأنها إضعاف الشعور الوطنى ، لا سيما إذا روجها بعض الصهيونيين أو الأجانب لغرض فى نفوسهم فى رؤوس الشبان السطحيين ، الذين لم يتعمقوا بعد فى دراسة الاشتراكية وقد فتنوا بها كنغمة تلقى من الجماهير سماعا !

ونحن ولا شك نتجاهل الحقائق إذا استبعدنا وجود مثل هؤلاء الشبان الأغرار فى مصر ، أو استصغرنا شأنهم بعد أن وجدوا فى حمى نشاط الانحلال المفتعلة ، وفى سياسة الكبت المطلق التى جرت عليها الحكومات الماضية مهيئة سبيل الظهور الرخيص لكل مغرور أهوج ، ما يغريهم على الاسترسال فى أحلامهم الصبيانية والظهور بمظهر الأبطال ، والتغرير ببطولتهم الوهمية بصغار العقول وببعض الشراذم الجاهلة المتدهورة .

من هؤلاء الأغرار تتألف أتفه جماعات الانحلال وأحطها تفكيراً ، مسيئة إلى الفكرة الاشتراكية أبلغ أساءة . وقد تشرب أغلب تلك الجماعات السم الصهيونى ، ومديده إلى المحافظ الصهيونية التى تغذيه

بالفكر والمال ، وتحركه من وراء ستار ، لبث سمومها الفكرية بواسطته وقد اشتهر الصهيونيون بهذا النوع من التسميم والتضليل ، ولكم شوهوا الحركات الجديدة بما يبثون فيها من أفكار انحلالية هدامة .

كان احتكاكى بتلك الجمعيات وبمحركيها من اليهود الصهيونيين أدق أدوار مرحلة التغلغل والدراسة ، وأكثرها مشقة وصخبا . ولم يكن هناك مفر من أن ينالنى بسببها بعض المضايقات والمتاعب على يد رجال المخابرات والأمن ، من إبعاد خارج القاهرة ، إلى رقابة شديدة ، ومراقبة ملحة ، احتملتها جميعاً بهدوء أعصاب وراحة ضمير وامتلاك لزمام النفس . لاسيما وأنى كنت قد توقعت حدوثها بعد أن بلغ مابينى وبين بعض العناصر الصهيونية حد استعانتها برجال القلم المخصوص على استبعادى من الميدان ليخلو لها الجو .

دعيت يوما إلى إجتماع لبحث أمر تأليف حزب اشتراكى فى مصر ، وقد حضرة نفر قليل من المصريين ، وآخر من اليهود الصهيونيين والأجانب بينهم امرأة . دار الحديث حول فكرة الاشتراكية الدولية ، وقد حمل المجتمعون على فكرة الوطنية ، ثم انتقلوا إلى الحملة على الدين . ولم يتحولوا قط إلى الكلام عن الاشتراكية كتنظيم اقتصادى . كل هذا وأنا صامت لا أتكلم . وأخيراً وقفت ! وقفت أفند آراءهم على النحو الذى سبق إيضاحه . وأبنت لهم بكل الطرق أننا كشعب محتل لا نستطيع أن نتخلى عن وطنيتنا كاشتراكيين ، بل يجب علينا تقويتها وتدعيمها حيث أن الوطنية التحريرية لا تتنافى مع الاشتراكية فى شىء . وإذا حق للاشتراكى أن يحمل على نوع معين من الوطنية ، فليحمل على الوطنية التوسعية الاستعمارية فى الدول الرأسمالية الكبرى حيث تدفع الطبقات

الرأسمالية الحاكمة بطبقة العمال إلى الحرب باسم الوطنية والحرية . وغرضها الحقيقي إنما هو كسب الأسواق واستغلال الشعوب الضعيفة . أما الوطنية التحريرية كوطنية الشعب المصرى أو الهندى أو الفلسطينى فهى جديرة بالتشجيع والتدعيم . ومن الخطل أن نطالب مصريا أو هنديا أن يكون دولى التفكير قبل أن يحصل أولا على حرية بلاده وعلى نصيبها العادل من موارد الأرض . وإن هذه المسألة بالذات أثارها الزعيم الاشتراكى الهندى « روى » فى مؤتمر الكومنترن الرابع ، فأقر المؤتمر بضرورة تعاون الاشتراكيين مع الوطنيين فى الشعوب المستعمرة ونصف المستقلة !

طال الجدال واحتدم ، وأدركت أن هؤلاء القوم ما جاءوا ليقنعوا أو ليقتنعوا ، وإنما ليسمموا . وبهذا صارحتهم ملوحا أن ما يبثونه من سموم فكرية يهدد كياننا القومى بالخطر . وأن مثل حركاتهم الخفية سوف يقضى عليها وهى فى المهد . وأننا نحن الاشتراكيين المصريين لن نترك الصهيونيين يسيئون إلى حركتنا الاشتراكية وإلى مصير بلادنا على هذا النحو . وأننا سنأخذ على عاتقنا أمر احباط محاولاتهم الهدامة بإيقاف النـــاس على الحقائق . مما أثار غضب القوم فانطلق فى الغرفة صوت يصيح « سأطلق عليك الرصاص قبـل أن . . . . . » وكم كان مضحكا وعجباً أن يكون صوت امرأة !

لم أترك لهؤلاء القوم سبيلا لبث سمومهم فأسرعت إلى نقابات العمال أهيىء أذهانهم لمج أمثال تلك الأفكار السخيفة المغرضة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فروح العمال القومية سليمة ، وكذلك شعورهم الدينى قوى . حاولوا السيطرة على صحف العمال الناشئة فأخلصت لأصحابها النصح أن لا يفسحوا بينهم للعناصر الغريبة عنهم مجال الظهور والعمل ، حتى

يكون تفكيرهم عمالياً سليما فيقودهم إلى إدراك عمالى جديد خالص . ثم صارحت إخوانى العمال برأيي هذا علانية فى بعض الصحف .

تلك مسألة هامة يجب أن يفهمها العمال ، والقائمون أو المهتمون بالحركات العامة جميعاً . وعليهم أن يركزوا نشاطهم فى الطوائف أو الطبقات التى ينتمون إليها . وليس معنى هذا توزيع الجهود وتشتيتها ، إذ أن الاضطهاد عام . والبلاد فى حاجة إلى حركة عامة شاملة لا إلى حركات جزئية متفرقة . ليست طبقة العمال بالطبقة الوحيدة المضطهدة . فطبقة الفلاحين مضطهدة ، وطبقة الموظفين مضطهدة ، وأصحاب الكفايات من المثقفين مهدورى الكفاية . وأصحاب الحرف والمهن يعانون الكثير من فوضى وفساد النظم القائمة . . . والكل يتطلعون إلى الإصلاح ويضجون بالشكوى . فليكن لكل من هذه الطوائف تفكيرها الخاص وتوجيهها الخاص ، وقيادتها الخاصة . إلا أنه يجب تنسيق جهودها وإدماجها فى جهاز الحركة العامة كفرق جيش واحد يخضع لقيادة واحدة مشتركة ، ويسير تحت لواء إدراك عام اشتراكى قومى إسلامى واحد .

وعلى هذا الأساس لا تسير الحركة العمالية فى الاتجاه الاشتراكى وحده منسلخة بذلك عن الحركة القومية ، أو متوازية معها مستهلكة بعض جهودها كما يريد الاشتراكيون الصهيونيون . وإنما تندمج فى حركة قومية اشتراكية إسلامية عامة . ذلك لأن التوفيق بين الاتجاهات الوطنية والاشتراكية والإسلامية ، وادماجها فى اتجاه واحد ، أمر تحتمه ظروف البلاد . وإذا كانت جماعات الركود والانحلال قد هيىء لها أن البلد فى حاجة إلى اتجاه معين دون سواه ، فما ذلك إلا نتيجة دراستها للمشاكل المصرية من وجهة نظر واحدة ضيقة . هذا يعتقد أن العودة إلى

الشريعة الإسـلامية هى الحل الوحيد لجميع المشاكل ، ولهذا يريد حصر الحركة فى الاتجاه الإسلامى فقط . وغيره قرأ كتابا أو حتى مقالا عن الاشتراكية أو الشيوعية فاعتقد أنها أفضل النظم المعاصرة جميعاً ، وتخيل إدخالها بجرة قلم فى مصر . بل قد يصل الأمر إلى أن يعجب شاب بهذا أو ذاك من زعماء الدول ، فيتطلع لأن يكون له فى مصر صورة هزلية مهوشة !

مثل هذه العقليات المريضة ، والمحاولات العقيمة قد أخرت ظهور الإصلاح وإساءت إلى فكرته ، حتى لقد أصبحت البـــلاد فى حاجة إلى من يرشدها إلى الطريق الصحيح للتفكير فى الإصلاح أكثر منها فى حاجة إلى من يصلح ما اختل من أمورها ونظمها . ونحن إذ نحاول تلمس هذا الطريق الصحيح إنما نرمى إلى مجرد التوجيه ، تاركين للشعب أن يفكر . . أن يفكر ويصل بتفكيره السليم إلى ما تحتاج إليه البلاد من إصلاحات ، وما يصلح لها من نظم . ولا شـك أنه سيصل بتفكيره وبإدراكه العام لتطورات ظروفه المادية إلى أفضل الاصلاحات والنظم جميعاً .

فلنوجه الإصلاح ..

فى وقت كثر فيه أدعياء الإصلاح ، وتعددت تيارات الانحلال المهوشة ، لا بد للنـــاس أن يقفوا على الطريق الصحيح للتفكير فى الإصلاح ، لكى يستطيعوا أن يتبينوا وسط هذا الطغام دعاة الإصلاح الحق . ولا أظن الناس فى حاجة إلى من يدلهم على هذا الطريق ، فهم بشىء من البداهة وتبسيط الأمور يستطيعون الاهتداء إليه ، متى طرحوا جانباً كل ما قد يكون فى مخيلتهم من إعجاب أو تحيز لمذهب معاصر أو جماعة معينة .

إن أول فكرة تدور فى رأس الراغب فى الإصلاح ، هى أن يعرف أولا لماذا هو يريد الإصلاح ، أو بعبارة أخرى لماذا هو متبرم ساخط ؟ وما هى نواحى الضياع والضلال والغبن والتفاوت التى ولدت فى نفسه هذا السخط ؟ ولا علاقة بين هذا وبين المماضلة النظرية بين المذاهب الاقتصادية المعاصرة . إنما هو يتطلب دراســـة مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مجتمعة ، وتتبع أدوارها المختلفة لتعرف علاقاتها الرد فعلية وتياراتها المتجمعة .

وإذا كنا سنشخص كلا من هذه المشاكل المتصلة المتداخلة ، ونضع لها كل ماتراه مناسباً من أوجه العلاج ، فهذا التشخيص لا يكون كاملا ، وهذا العلاج لا يكون صحيحاً مالم ندخل فى اعتبارنا تأثير المشاكل الأخرى المرتبطة بها ، ونعمل على تسلسل أوجه العلاج وتنسيقها وتجميعها فى اتجاه واحد ، بحيث نؤلف فى النهاية برنامجاً عاماً ، أو إصلاحا شاملا منسقاً .

هذا البرنامج ، كأى برنامج آخر فى أى بلد آخر ، وفى أى عصر كان ، لا بد وأن يحمل بين طياته مبادىء معينة تكون بمثابة محصلة الاتجاهات الفكرية المختلفة التى وضعت العلاجات المقترحة على أساسها . هذه المبادىء تؤلف فى مجموعها مذهباً قائماً بذاته ، قد يقترب من هذا النظام أو ذاك من النظم القديمة أو المعاصرة ، وقد يأخذ منها جميعاً ما يتفق وظروفنا الخاصة ويبدو كمذهب جديد مبتكر .

تلك هى الطريقة الصحيحة للتفكير فى الإصلاح ، ونحن نخطىء إذا فكرنا فى اختيار نظام معين من نظم الدول الأخرى ، قد يختلف عن ظروفنا الخاصة كل الاختلاف . والأجدى والأنفع لنا أن نصل بدراستنا إلى النظام الذى نحتاج إليه ويلائم عقليتنا كل الملائمة . ولو كان دعاة الإصلاح قد اتبعوا هذا الطريق لما اختل تفكيرهم ، ولما اختلفوا وتخبطوا . فالمفروض أن ظروف البلد واحدة . وأن دعاة الإصلاح إذا درسوها من حيث يجب أن تدرس ، وبوجهة نظر عامة غير محدودة ، وبفرض تحررهم من كل تحيز طبقى أو مذهبى ، لوصلوا جميعا إلى نتيجة واحدة : هى أن البلد ، كما قلنا فى نهاية الفصل السابق ، يحتاج إلى حركة وطنية اشتراكية إسلامية . فأما أننا فى حاجة إلى حركة وطنية فهذا مالا يختلف فيه اثنان ، لأننا شعب لم يظفر باستقلاله كاملا ، ويتوثب إلى تحقيق أمانيه القومية ، وتحقيق الوحدة بينه وبين الشعوب التى من صالحها ومن صالحه ، أن تندمج جميعا فى وحدة قومية واحدة . كما أننا فى حاجة إلى حركة إصلاح دينى شامل لتطهير الرؤوس من الأفكار الرجعية ، والقضاء على الشعوذة الدينية ومهازل الطرق ، واقتلاع روح « التواكل » الضارة التى من شأنها تأخير كل إصلاح وإعاقته . وهذا لا يعنى أن تتخذ هذه الحركة مظهر التعصب الدينى ، الذى يجب أن نتحاشاه ، لمنافاته لروح

الإسلام وسماحته ، ولتعارضه مع صالح الحركة الوطنية التى سبق أن وحدت بين العنصرين فى ثورة ١٩١٩ .

كذلك الحاجة إلى إصلاح اقتصادى اجتماعى واسع النطاق أمر لا ينكره أحد ، وإن اختلف الناس فى مدى هذا الإصلاح ونوعه واتجاهاته وغايته . والحقيقة التى يجب ألا تغيب عن الجميع هى أن المشكلة الاجتماعية فى مصر مشكلة قديمة معقدة . وأن الفقر المصرى من ذلك النوع « الأزلى » الذى تغلغل فى صميم الحياة المصرية نتيجة للمظالم الاجتماعية التاريخية السابقة ، وانحدر إلينا من أجيال بعيدة ، حتى امتد إلى كل ناحية من نواحى الحياة فى مصر ، وطوقها جميعا بحيث لم يعد من الممكن علاجه بإصلاحات محدودة منعزلة . ولابد من علاجه بإصلاح ثورى . . بإصلاح متطرف شامل يمتد إلى جميع المشاكل المتفرعة عن مشكلة الفقر ، والمتداخلة معها ، فى وقت واحد ويجتثها جميعا من جذورها . فنحن لا نستطيع القضاء على كل من الفقر والجهل إلا بمكافحتهما معاً وفى وقت واحد ، لما بينهما من علاقة رد فعلية مضاعفة . كما لا نستطيع أن نكافحهما معاً ببرامج الخدمات المجانية العامة ، وبإتاحة فرص التعليم المجانى لجميع المواطنين ، ما لم نبادر إلى إصلاح نظامنا المالى وزيادة الميزانية المصرية . وهذا الإصلاح لا يمكن تحقيقه على نحو يحقق التوازن الاجتماعى ويرفع مستوى المعيشة ، ما لم يصحبه برنامج إنشائى ضخم لزيادة الثروة الأهلية ، ببناء الاستغلال الزراعى على أسس علمية رشيدة ، وبإنعاش سياسة التحول الصناعى ، والكشف عن موارد الثروة المخبوءة . وما لم يكن رائدنا فى تلك السياسة الإنشائية الجديدة هو تحقيق الاستغلال الاقتصادى الأمثل لمواردنا الاقتصادية فى ظل أقصى عدالة اجتماعية ممكنة .. أن تأتى الأرض بالغلة المثلى وتعود بالرفاهية على جميع المشتغلين

بالزراعة ، وليس على طائفة كبار الملاك دون الفلاحين وصغار المزارعين ، كما هو الحال فى نظام الملكية الزراعية الحالى ، الذى لا أخالنا نستطيع النهوض بالزراعة من غير تعديله على أساس قصر ملكية الأراضى الزراعية على المشتغلين بها فعلا ، وحصرها بين حدين أدنى وأعلى بطريقة عادلة تحقق التوازن الاجتماعى بين المشتغلين بالزراعة ، وتعمل على أن يأتى مجموع أراضى الدولة بأقصى غلة ممكنة . أو بعبارة أخرى بحيث تساهم الزراعة بأوفر نصيب ممكن فى زيادة الدخل الأهلى ، وبحيث تكفل فائضا لتمويل مشاريع التحول الصناعى التى يجب أن توجه لإنتاج أقصى ما يستطاع من الحاجات المادية العامة ، على نحو يرفع مستوى معيشة الكتل الشعبية العاملة . وذلك بفرض الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى للربح ، مع امتلاك الدولة للصناعات الحيوية ، أو التى تشبع حاجات عامة ضرورية ، أو التى لها قيمة دفاعية .

مثل هذه الاصلاحات والبرامج الإنشائية الضخمة لا يمكن رسمها وتنفيذها بأدائنا الحكومية المختلة ، وبعقلية كبار الموظفين الراهنة . فلابد إذن من إصلاح الأداء الحكومية وخلق جيل جديد من رجال الحكم . وهكذا نرى أن علاج مشكلة الفقر فى مصر إنما يتطلب حل جميع المشاكل المصرية مجتمعة فى وقت واحد ، وفى اتجاه واحد . ومثل هذا العلاج لا يكون بالترقيع أو التسكين ، أو بأنصاف الحلول المرتجلة ، وإنما بإعادة بناء نظمنا الاقتصادية والاجتماعية على أسس جديدة رشيدة عادلة . فالنظام الاقتصادى المصرى نظام رأسمالى مطلق ، إن تميز بشىء فإنما يتميز بالغباء والفساد والجهل والجشع . والرأسماليون فى مصر لم يدركوا بعد أن وجود الملايين من الفقراء المعدمين يعنى خفض مستوى الاستهلاك العام ، ويفسد عليهم سوقهم . وأنهم إذا أعطوا العمال أجوراً

كافية ، ودفعوا للدولة ضرائب مرتفعة ينفق منها على التعليم العام ورفع المستوى الصحى ، لعاد عليهم ذلك بالخير فى صورة زيادة كفاية الإنتاج ، واتساع أسواق منتجاتهم .

هذه الحقائق أصبحت اليوم من المسائل المسلم بها فى الخارج ، وقد أبرزتها للجميع التيارات الفكرية للحرب ، وما أحدثته من تطورات فى النظم الاقتصادية المعاصرة . وإذا كان إدراك الرأسماليين المصريين لهذه الحقائق أمراً بعيد الحدوث فى المستقبل القريب أو البعيد . وإذا كانت المشكلة الاجتماعية تتفاقم وتمتد على نحو يهدد بالانفجار ، فلا أقل من أن تتدخل الدولة وتهيمن على الحياة الاقتصادية كلية ، وتوجهها الوجهة النافعة للجماعة . وهذا يعنى باللغة الاقتصادية أننا على أبواب الانتقال من النظام الرأسمالى الحد إلى نظام اشتراكى متزن .

إذا كان الاتجاه الاشتراكى كما رأينا لازما للبلاد لزوم الاتجاهين الوطنى والإسلامى ، فهل يوجد ثمة تعارض بين هذه الاتجاهات الثلاثة ؟ وكيف نجمع بينها فى إدراك عام واحد ونوجهها الوجهة التى تتفق وظروفنا الخاصة ؟ الواقع أن هذه الاتجاهات لا تتعارض فى شىء . بل ولا يثمر كل منها إلا إذا صحبه الاتجاهان الآخران . فلقد رأينا كيف كان انعدام العنصر الاشتراكى فى الحركة الوطنية عاملا من عوامل ركودها وضعفها . وهذا ما نلمسه فى الأطوار السابقة للحركة المصرية التى فشلت جميعاً لأنها قامت على أكتاف شعب فقير جاهل أفقده الفقر والجهل اللذان انحدرا إليه من إحيال بعيدة كل روح وعزة نفسى ، وسلبه تعاقب العزاة الفاتحين ثقته بنفسه وإيمانه ! ومن جهة أخرى ، أية حركة اشتراكية تقوم فى هذا البلد ولا تقوم فى نفس الوقت على أساس وطنى هى حركة فاشلة لا محالة . إذ من المستحيل التخلص من السطوة الاقتصادية

للرأسماليين الأجانب ، قبل التخلص من سطوتهم السياسية أولا . وهى تضر بحركتنا الوطنية أبلغ الضرر إذا اتخذت صفة الحركة الماركسية العمالية البحتة ، ونفرت أبناء الطبقة المتوسطة الصغرى من الانضمام إليها وتقويتها .

فإذا كانت ظروفنا الخاصة تقتضى الجمع بين الاتجاهين الوطنى والاشتراكى ، فهل تقتضى تلك الظروف التوفيق بين الاشتراكية والإسلامية ؟ قد يبدو هذا التوفيق مستحيلا فى نظر الشبان السطحيين الحديثى العهد بالفكرة الاشتراكية ، والذين يخلطون بين اللادينية وبين النظام الاشتراكى . وقد غاب عنهم أن الاشتراكية لا تحمل على الدين فى حد ذاته وإنما على الاستغلال الرأسمالى لفكرة الدين . وإذا كان الاشتراكيون قد هاجموا رجال الدين فى الدول الغربية المسيحية ، فالإسلام لا يعرف طبقة تسمى رجال الدين . وهذه حقيقة ينبغى أن لا تغيب عن أى مفكر اشتراكى فى مصر . ثم أن الإسلام فى حد ذاته دين كثيرا ما وصف بأنه دين اشتراكى . ولقد كانت الاشتراكية الإسلامية موضعا للبحث منذ سنوات ، وتعددت عنها المقالات أثناء الحرب . إذ تناولها بعض الكتاب بالبحث ، وكادت تتخذها بعض الجماعات والهيئات برنامجا عاما لها ، لولا أن حجبتها عن الأنظار بما حشدته حولها من حملات السفور والاختلاط والميسر والخمر .

ولابد لمن يدرس الاشتراكية الإسلامية أن يكون ملما بالمذاهب الاقتصادية القديمة والمعاصرة ، ومتتبعا لاتجاهاتها المستقبلة ، حتى يستطيع أن يحدد على وجه الدقة وضع الاشتراكية الإسلامية بين هذه المذاهب التى تتنازع السيادة على العالم . ونحن إذا تعمقنا فى دراسة الاشتراكية

الإسلامية وجدناها تلائم روح العصر كل الملاءمة ، لاسيما وأنها لاتختلف كثيرا عن النظرية الاشتراكية فى أحدث أطوارها ، وقد رأينا من الظواهر ما يدل على أنه طور الاستقرار . وأن الدول جميعا من رأسمالية وإشتراكية تتجه بخطوات تختلف سرعة ويقينا نحو هذا الطور . فالاشتراكية الإسلامية تبدأ أولا بنظرية الحد الأدنى للمعيشة أو « نصيب الإنسان من الدنيا » بلغة القرآن . وهى أول من نادى بفكرة الاشتراك فى التمتع . فاشترط الدين أن تكون الصدقة من طيبات الكسب . وأن يكون الإنفاق مما يحب المرء . والله يكفل لكل فرد كفايته « أليس الله بكاف عبده » وهو إذا لم يوفق لاكتساب نصيبه من الحياة الدنيا (أى ما يكفيه) كان له حق استكماله من أموال الأغنياء « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » . وواجب على هؤلاء أن لا يخصوا أنفسهم بخيرات الله دون الفقير وأن يشركوه معهم فى التمتع بالإنفاق مما يحبون .

أى أن الإشتراكية الإسلامية تبيح الكسب الشخصى وتسلم بالتفاوت فى الكسب ، ولكنها تقول بإعادة التوزيع على نحو يحقق العدالة والتوازن بين الطبقات . فلا تكون هناك كما قال أبو ذر الغفارى « طبقة مترفة وأخرى محرومة » . فإذا كانت الأداة الاقتصادية تعطى بعض الأفراد ما هو أقل من كفايتهم ، وتعطى البعض الآخر أكثر مما يجب ، « والله يرزق من يشاء بغير حساب » ، فإن الدين الإسلامى قد فرض من الوسائل ما يمحو سوء توزيع هذه الأداة . وهو ما يعبر عنه شوقى تعبيراً بليغاً بقوله :

يريد الخالق الرزق إشتراكا وإن يك خص أقواماً وحابى

ولكى يحقق الإسلام العدالة فى توزيع الثروات ، جعل الزكاة إحدى

فرائضه ، وجعل للفقراء الحق فى أموال الأغنياء . وللدولة الإسلامية أن تتخذ كل الوسائل الممكنة لجمع الزكاة إذا امتنع الأفراد عن أدائها ، أو اتخذوها أداة للمن والتفاخر . «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها . » كما أن لها أن تأخذ من النظم الحديثة ما يتراءى لها مناسبا ، ما دام لا يتعارض وروح الإسلام . فمبدأ التصاعد ، ومبدأ التفرقة بين الدخل المكتسب والدخل غير المكتسب ليسا بالغريبين عن الإسلام ، الذى جعل ما يؤخذ من العنيمة ٢٠٪ بينما لا يجبى من الزكاة سوى ٢ر٥٪ أو ٥ر٪ أو ١٠٪ من رأس المال .

وإذا كان الإسلام يكفل لكل فرد فى الدولة حداً أدنى من المعيشة ، فكيف يوزع ما يزيد من الدخل الأهلى على جملة الحدود الدنيا لجميع الأفراد ؟ أتراه يترك الأمر بغير ضابط ، أم أنه لا يسمح بزيادة الثروة الخاصة عن حد معين معقول؟ لاشك أن فكرة الحد الأعلى للثروة الخاصة ، والقضاء على الترف وما فوق الكماليات ، هى إحدى الدعامات الأساسية للاسلام . وذلك ما نجده واضحا فى قوله تعالى : « ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا فى الأرض ، ولكن ينزل بقدر ما يشاء ، إنه بعباده خبير بصير » . وقوله تعالى « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث . ذلك متاع الحياة الدنيا ، والله عنده حسن المآب » . وقوله تعالى «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

هذه الآيات مجتمعة ترمى إلى فرض حد أعلى للثروة الخاصة . إلا أن الإسلام لم يعين للناس هذا الحد . وهذه حقيقة إن غابت على أحد ، فلا تغيب عن دارس الاقتصاد الحديث . ذلك أن الحد الأعلى للمعيشة

كحدها الأدنى ، حد نسبي يختلف باختلاف الشخص والزمان والمكان . ولهذا ترك الله تقديره لاجتهاد الحاكم في حدود أوامره العامة وهي :

(١) أن لا تتجمع الأموال لدى بعض الأفراد عن طريق سلب « نصيب الغير من الدنيا » كما لو أعطى صاحب العمل للأجير أجراً دون هذا النصيب . ولا عن طريق بخس الناس أشياءهم بالغش أو البيع بأثمان باهظة . وصاحب العمل الذي يفعل هذا حكمه حكم السارق . وهذا ماقضى به عمر بن الخطاب عندما اتهم عبد الرحمن بن حاطم عبيده بالسرقة ، فأجابوا بأنه لم يعطهم كفايتهم ، فعفا عنهم وأنذره إن جاء يشكو عبيده بالسرقة مرة أخرى بقطع يده هو لا بقطع يدهم .

(٢) أن لا تتركز الأموال لدى الأغنياء إلى الحد الذين يتخذونها فيه أداة للبغي والإفساد في الأرض ، والانغماس في الترف والشهوات على نحو يؤدي إذا صحبه بخس العمال أجورهم ، إلى انصراف نظام الإنتاج إلى إنتاج الكماليات على حساب الضروريات . بينما كان الرسول يوصي دائماً بتقديم كل ما هو ضروري على ما هو كمالي .

(٣) أن لا تتكدس الأموال المكتنزة لدى بعض الأفراد ، مما يؤدي إلى حبسها عن النشاط الاقتصادي . فالنقود في رأي الكتاب المسلمين لا غرض لها ، وهي الوسيلة لكل غرض ، وفي حبسها تعطيل للمعاملات ولهذا أمر القرآن في مواضع شتى بالإنفاق . وهو في دعوته إلى الإنفاق إنما يقول بنظرية « تبادل الخدمات » التي تقوم عليها فلسفة « هنري فورد » الصناعية في العصر الحاضر . والتي تعد بحق إحدى دعامات الإسلام . « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين » « وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » فالإنفاق للبر والخدمة

الغير يعود نفعه على الجميع بما فيهم المنفق نفسه . وهذا ما أدركته الرأسمالية الرشيدة أخيراً ، والذى يقترب بها شيئاً فشيئاً من النظام الاقتصادى الإسلامى .

بقى علينا أن نتسائل ماذا يرمى الإسلام بدعوته هذه إلى الحدين الأدنى والأعلى للمعيشة ، وحملته على الترف والمترفين ، وتقريره حق الاشتراك فى التمتع للجميع ؟ لاشك أنها دعوة صريحة لإلغاء نظام الطبقات ، الذى أحل محله نظام الدرجات الاقتصادية المتعاونة على العمل لرفاهية المجموع . ذلك النظام الذى أشاد به القرآن فى مواضع شتى : « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أتاكم . إن ربك سريع العقاب ، وإنه لغفور رحيم » وقوله تعالى : « ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون » والآية الكريمة الأخيرة تفيد أن هذه الدرجات على أساس العمل . وهذا ما وجدناه فى أحدث أطوار النظرية الاشتراكية . وهذا ما لا يقبل جدلا لأن الإسلام قد جعل العمل فريضة على كل مسلم : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ولهذا لا يجوز لمسلم قادر على العمل أن أن يقعد عنه ، ويزيحه على الغير . كما يجب إحاطة الملكية الخاصة بجميع الضمانات وحصرها فى جميع الحدود التى تحول دون اتخاذها أداة لجعل الغير يعملون للمالك المترفع عن العمل . فالإسلام دين العمل . ولقد قرر صراحة أن لا جزاء بلا عمل ولا عمل بلا جزاء : « وأن ليس للانسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى » .

فلا تناقض إذن بين الاشتراكية والنظام الاقتصادى الإسلامى . وليس فى الإسلام ما يمنع إلغاء الملكية الخاصة ، إذا لم تكف تلك الضمانات والحدود للحيلولة دون اتخاذها أداة للترفع عن العمل ، واستغلال

عمل الغير . حتى لنستطيع القول ، دون أن نخشى الوقوع فى الخطأ ، أن ليس فى الاشتراكية المعاصرة ما يتنافى وروح الإسلام وتعاليمه . وأن النظام الاقتصادى الإسلامى هو فى نظر الرجل الاشتراكى المعاصر نظام معقول لا يتنافى وروح العصر . بل إن الاتجاهات المستقبلة للاشتراكية تقترب منه شيئاً فشيئاً ، حتى لقد تلتقى به تماما فى يوم من الأيام . فكل حملة على الاشتراكية باسم الدين هى حملة باطلة ، واستغلال رأسمالى سافر لفكرة الدين . ومن جهة أخرى كل حملة على الدين باسم الاشتراكية هى حملة باطلة ، لا تصدر إلا عن صهيونى يتقنع بقناع الاشتراكية ، أو عن متزمت سطحى التفكير ! ولو حرصنا فى كفاحنا نحن الاشتراكيين المصريين الأحرار على إبراز الصبغة الاشتراكية الصريحة للنظام الاقتصادى الإسلامى ، لفوتنا على الرجعيين المصريين بذلك سبيل الاستغلال الرأسمالى لفكرة الدين فى عرقلة الحركات الشعبية التحريرية ، وفى إشهار سلاح التعصب الدينى ضد الاشتراكية والاشتراكيين . وإذا كنا بهذا الحرص نستطيع التوفيق بين الاتجاه الاشتراكى وكل من الاتجاهين الإسلامى والوطنى ، فعلى أى أساس يجب أن نوفق بين الإسلام والوطنية ؟

يتخذ هذا التوفيق عند بعض الجماعات الناشئة مظهر المناداة بتحرير الوطن الإسلامى ومن هذه الجماعات ما يتخذ فكرة الجامعة الإسلامية نواة لتكوين امبراطورية من الشعوب الإسلامية ، تكون مصر نواتها ودعامتها . هذه الاتجاهات فى رأينا لا تخلو عن كونها مجرد دعوات ارتجالية لا تستند إلى أسس تاريخية واقتصادية . فالقول بتحرير الوطن الإسلامى عاطفى أكثر منه عملى . ونحن لا نستطيع أن نضم إلينا ، ولا نريد أن نضم إلينا شعوبا تختلف عنا فى الجنس والعقلية ، وإن اتحدت معنا فى الدين ، أو حتى فى اللغة والدين .

إن العالم ولاشك على أبواب نظام دولى جديد . ولقد تمخضت الحرب عن اتجاه واضح نحو نقص عدد الدول ، نحو اندماجات دولية تؤلف منها وحدات قومية واقتصادية أكبر حجما . ذلك لأن تطورات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية تستدعى زيادة متوسط حجم الدولة . فالدول الآن كما يقول ج . هـ . ويلز فى كتابه « الحرب والسلم » جد صغيرة بالنسبة لمقتضيات العصر . كما أثبتت مباحثات سان فرنسسكو ، ابريل ١٩٤٥ ، مدى هيمنة الدول الكبرى على توجيه السياسة الدولية ، وانفرادها بوضع أسس السلام الجديد . ولم يكن على الدول الصغرى إلا أن توافق وتسلم للدول الكبرى بما تريد ! فإذا أرادت الشعوب الصغرى أن تحيا ، وأن يكون لها صوت مسموع ، لوجب أن تندمج فى وحدات قومية أكبر حجما . لاسيما وقد أظهرت تجارب الحرب القاسية أن الدول الصغيرة لاتستطيع المحافظة على كيانها ، وصد اعتداء الشعوب الكبيرة . فلماذا لاتندمج الدول الصغيرة بعضها مع البعض الآخر ، وتكون دولا أكبر وأقوى ؟ وماذا يكون مركز العالم العربى من هذا الاتجاه الفكرى الجديد ؟ وهل تكفى جامعة الأمم العربية لتحقيق هذا الاتجاه ؟ وماذا سيكون مركز العرب كأمة واحدة فى نظام العالم الجديد ؟ وهل تظل شعوب الأمة العربية على تفككها وانحلالها واستسلامها حتى تدخل فى المجالات الحيوية للشعوب الأوربية ، أم تحتفظ لنفسها بمجالاتها الحيوية الخاصة ؟

نحن لانتصور ، ولانتصور غيرنا يقبل أن نكون مطمعا لغيرنا من الدول ، وفى نطاق مجالاتها الحيوية أومناطق نفوذها وإن لنا فى تاريخنا المجيد مايجعلنا خليقين بكيان مستقل حيوى . فما هو الكيان الحيوى المستقل لشعب وادى النيل ؟ أيكون على أساس اقتصادى فنندمج مع

الشعوب التى تجد مصلحتها فى الاندماج معنا من الوجهة الاقتصادية ، ونكون معها وحدة قومية كبرى ، أم يكون على أساس دينى فيمتد إلى جميع الشعوب الاسلامية على اختلاف أجناسها ؟

لا شك أن الأساس الاقتصادى هو الأحكم والأرسخ . وإذا أخذت به الشعوب العربية أو الإسلامية لألفت فيما بينها عدداً معقولا من الوحدات القومية الكبرى ، تتعاون إلى أبعد حدود التعاون ، من حيث توحيد نظمها النقدية وعملتها ، وتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية بينها ، ومن حيث التمثيل السياسى المشترك ، أى الموحد الخ . . مثلا يستطيع وادى النيل بمنابعه ، وفلسطين وبرقه ، أن تؤلف جميعها وحدة قومية واحدة . كما تؤلف ايران وأفغانستان وباكستان وحدة قومية واحدة ، وبلاد المغرب وطرابلس وحدة واحدة الخ . . وهكذا نستطيع تكوين دول عربية أو إسلامية متجانسة تستطيع بالتعاون والتحالف أن تحافظ على كيانها .

وإذا كانت فكرة الوحدة العربية لم تصادف بالأمس قبولا لدى الشعوب العربية المختلفة ، فذلك يرجع إلى غموض الطريقة التى عرضت بها أكثر من مرة . وإلى تظاهر السياسة الانجليزية بتحبيذها ، مما شكك فيها الوطنيين فى تلك الأمم العربية ونفرهم منها . لا سيما وأن دعاة الوحدة العربية لم يحددوا ما يقصدون بها تماما . أتراهم يقصدون اندماجا دولياً ، أى إدماج الشعوب العربية جميعاً فى وحدة قومية واحدة ؟ وما هو النظام السياسى الذى تتخذه تلك الوحدة ؟ أيكون امبراطورية يحكمها خليفة ، أم ولايات عربية متحدة ، على نمط الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أم تراهم يقصدون بها مجرد تعاون وثيق بين الشعوب العربية لتنسيق حركاتها

الوطنية الفردية ، وتوجيهها نحو هدف واحد باتباعها خطة منسقة مشتركة مما يجعل هذا الانتصار مؤكداً .

ذلك ما عالجته بصراحة وأنا أسطر هذا الكتاب خلال الاعتقال ، قبل أن يظهر إلى حيز الوجود ذلك المسخ الذى يسمونه « جامعة الأمم العربية » وقد آثرت أن أترك ما كتبت على علاته ، وحسبى أن أتت تجربة تلك الجامعة مؤيدة لوجهة نظرى . فهى لا تعد اتحادا بين شعوب العرب ، وإنما هى تحالف بين الطبقات الحاكمة فى الدول العربية . ولن يحدث هذا التحالف أثرا يذكر فى مصير شعوبها وما كان هذا التحالف ليتم ، إلا لأن الانجليز أرادوه . وما كان ليتم إلا على النحو الذى أرادوه . وأعظم دليل على صدق ما ذهبنا اليه ، أن الوزارات العربية التى أبرمت بروتوكول الاسكندرية استقال أغلبها أو أقيل . ثم جىء بوزارات أخرى صنعت بروتوكولا آخر هو ميثاق الزعفران ، مارس ١٩٤٥ ، الذى جاءت نصوصه أكثر إعتدالا من نصوص بروتوكول الاسكندرية ، اكتوبر ١٩٤٤ ، والذى حظى باستحسان الصحف الانجليزية يومئذ عيانا جهارا. فكتبت التيمس تقول : « لم يكن من السهل تحويل الأمانى التى اتفق عليها فى الاسكندرية إلى نصوص عملية . ومع أنه لا يجوز الحكم على الميثاق قبل درس نصوصه بأكملها ، فإنه لمن الواضح أن الزعماء العرب قد أحسنوا صنعا باجتناب كل ما من شأنه إحداث التناعب فى العلاقات بالدول العظمى فى عهدها الجديد المثمر » . وهكذا كان ولا بد وأن يمر بروتوكول الاسكندرية ، قبل أن يتحول إلى ميثاق معقول ، على الرقيب وما أعظم سلطانه رقيب ! بل سيظل رقيباً على جامعة الأمم العربية بحيث لا تستطيع أن تقوم بأى دور جدى ، كما اتضح من الطريقة الهزيلة التى عالجت بها مشكلة فلسطين ، ومن إقصاء شعوب طرابلس ومراكش

وتونس والجزائر عن الجامعة ، لأنها شعوب عربية غير مستقلة . ولو كانت الجامعة العربية قد تألفت من الحركات التحررية للشعوب العربية جميعا ، لوجدت تلك الشعوب لنفسها مكانا فيها . ولكن ما العمل ، وهى لا تقوم إلا على الحكومات ، وليس لأى من هذه الشعوب التى لم تتمتع بعد بالحكم الذاتى حكومة ! ؟

كان الواجب إذن أن تفرغ فكرة الوحدة العربية فى ذلك الوضع الأول ، أى كتعاون بين الحركات التحررية للشعوب العربية . أما وقد تألفت كتعاون بين الحكومات العربية غير المهيمنة على إقدارها السياسية تماما ، والمثقلة بقيود الاستعمار بصوره المختلفة ، فهى أداة للتحرير عديمة الجدوى . إن لم تكن بمثابة تنظيم دولى للاستعمار على نطاق كبير ، يراد به ربط الدول العربية بعربة الاستعمار التى تجرها حكومات خاضعة لنفوذه ، مستتراً كان أم ظاهراً ! ولو أن الوحدة العربية ألفت كتعاون بين هذه الشعوب على تضافر وتنسيق حركاتها الوطنية التحريرية ، بمعنى أن توجه تلك الشعوب التى ما زالت تكافح للتحرر من نير الاستعمار ، كفاحها الوطنى وجهة واحدة منسقة . فيقوى كل منها بذلك عزيمته فى الكفاح المشترك ، وتكون وسائل كفاحه أبلغ أثراً . فنحن نرى مثلا كلا من الشعوب المضطهدة قد أشهر سلاح مقاطعة البضائع الإنجليزية فى وجه بريطانيا على حده ، وأثار بذلك القلق فى نفوس رجال الصناعة الإنجليز ، وحرك مخاوفهم . فماذا كان يكون تأثيره لو أن تلك الشعوب وقد أشهرته فى وقت واحد بحركة اجماعية منظمة ؟ لا شك أن كان يزلزل الأرض تحت أقدام رجال الصناعة الانجليزية ، ويأخذ من صلف بريطانيا كل مأخذ ! واعمل فى هذا ما يبرز لنا أهمية التعاون بين الشعوب المضطهدة هذا التعاون الذى لم نعطه بالأمس ما يستحق من اهتمام وعناية ، كان يظهر

فى بعض المناسبات ليختفى سريعا . فحاول الوفد بفتور أن يحقق نوعا من التعاون بينه وبين المؤتمر الهندى . كما كان العطف متبادلا بين الشعوب العربية التى أجمعت على تأييد الحركات الاستقلالية فى فلسطين وسوريا ولبنان ، وأخيرا فى مراكش وتونس .

فما الذى يمنع أن تعمد الدول العربية إلى تحويل هذا العطف المتبادل إلى تعاون وثيق صادق ، يدعم الحركات التحررية فى كل منها ، ويعينها على تحقيق أمانيها ؟ ولماذا نشأت الحركات الوطنية فى تلك الشعوب محلية مفردة ، ولم تلتق وتجتمع فى حركة منسقة عامة ، وهى التى تمر بمحنة واحدة ، وتسعى لهدف واحد ، ويجمعها إدراك عربى واحد ، وقد عاشت قبل وقوعها فى براثن الاستعمار وتجزئتها بين المستعمرين الأوربيين أمصارا عربية متحدة أجيالا طويلة ؟ تلك صدمة الاستعمار ، وذلك شعور الشعوب العربية بالنقص كشعوب مغلوبة ، قد جعلا شخصيتها العربية تتضاءل وتتضاءل بانسياقها فى ركاب الغرب بقوته السياسية ومدنيته الخلابة ! وعندما استفاق كل من هذه الشعوب من هول الصدمة ، وقام يدافع عن حقه المسلوب سريعا ، اصطبغت حركته التحريرية بالصبغة الوطنية المحلية ، تبعاً لإختلاف المستعمر ، ولتباين الوضع الاستعمارى السياسى .

ولقد زاد تلك الحركات الوطنية المحلية تباعدا تعدد الأوضاع الاستعمارية السياسية ، من انتداب إلى معاهدات استقلالية متفاوتة فى حقوق السلطان والسيادة الخ . . تعددا جعل الشعوب العربية تحس خطأ أنها قطعت أشواطا مختلفة فى طريق الحرية ، أو بلغت درجات مختلفة من الإستقلال ، مما يجعلها تميل إلى الإنفراد بحركتها الوطنية والسير بها وفقا لما يتراءى لها من المصالح الخاصة . ثم تقوى هذا النزوع الانفرادى بالنعرات المحلية ، كالنعرة الفرعونية فى مصر التى غلبت على الوطنية العاطفية المصرية كما

أوضحنا فى فصل سابق . تلك النعرات المحلية هى التى عاقت التعاون بين الحركات التحررية للشعوب العربية . ولعلها كانت أول أسباب نفور تلك الشعوب من فكرة الوحدة العربية . وانصرافها عنها إلى أحلام عاطفية باحياء مجد الأوائل . فلو انصرف المصريون إلى إحياء مجد الفراعنة وتغنى السوريون بمجد الفينيقيين ، وفكر العراقيون فى بعث بابل وآشور لما كانت هناك وحدة عربية حقيقية . أو لما كان هناك تعاون جدى ، ولانتهى الأمر بتلك الشعوب إلى التنافس والتنابذ !

إن سياسة الوحدات القومية الإسلامية الأكبر حجما هى الخطة العملية المثلى لتحرير الشرق وبعث مجده الغابر . ولن تقف الظروف المحلية الخاصة أو النعرات المحلية فى وجه مشروع كهذا ، الذى نقطع بنجاحه ثلاثة أرباع الطريق إلى الجامعة الإسلامية الكبرى . وقد راعينا فى هذا المشروع ، الأولى بالطبع ، تقارب الجنس والاستكمال الاقتصادى ، والحدود الاستراتيجية معا . فتلك وحدة وادى النيل يجب أن تشتمل من الناحية الاستراتيجية على جنوب فلسطين وبرقة . لأن مصر لا تستطيع تأمين حدودها والمحافظة على سلامتها بدون الاندماج مع هذين الاقليمين فى وحدة قومية واحدة . وهذا ما ندركه بمراجعة حدود مصر ، أو رقعتها الجغرافية الحيوية فى عصور التاريخ المختلفة . أما عن السودان فهو ومنابع النيل ومصر وحدة طبيعية لا تتجزأ ، غلفتها وحدة سياسية من قديم الأزل . إذ كانت الروابط وثيقة بين شطرى الوادى فى عهد الفراعنة . وقد امتد توسع شعب وادى النيل يومئذ إلى الحبشة التى غزاها امنحتب الثالث عن طريق النيل الأزرق . وحتى بتعاقب الفرس والرومان والعرب والترك على مصر ، لم ينفصل السودان عنها ، وظلت الصلات بينه وبين مصر باقية ، تتوثق أحيانا وتضعف أحيانا أخرى . ومنذ بدأت القومية

المصرية فى الانتعاش فى عهد محمد على ، عادت الوحدة السياسية فتوثقت بين شطرى الوادى . وتوطدت تلك الوحدة فى عصر اسماعيل الذى توسع فى جنوب السودان ، ورفع العلم المصرى على منابع النيل حتى أوغنده .

إلاّ أن حملات اسماعيل كانت للأسف بقيادة انجليزية مما أتاح للاستعمار الإنجليزى أن يمد أنفه فى السودان باسم معاونة مصر فى مكافحة الرق . وأخذ الإنجليز يتآمرون فى الخفاء ويستغلون مظالم الحكام الأتراك لإثارة أهالى السودان على إخوانهم فى الشمال . مع أن السودانيين ما كانوا ليفكروا فى الثورة على مصر قبل تسلل « الممهد الإنجليزى » إلى السودان . وإذا كان السودانيون قد ظلموا وناهم بعض الاضطهاد على يد بعض الحكام الأتراك أو المصريين المتغطرسين ، فالشعب المصرى كان يرزح فى نفس الوقت تحت نفس المظالم . حتى لقد جاءت ثورة المهدى فى السودان ، فى أعقاب الثورة العرابية فى مصر ، وكان تعاقب الثورتين المتجاوبتين مظهراً رائعاً لوحدة الوادى . وعلى الرغم من أن المهدى قد أعلن بوضوح أنه إنما يهدف إلى تحرير إخوانه فى الشمال من سيطرة الإنجليز الغزاة المستعمرين والأخذ بثأر عرابى ، استطاع الإنجليز بعد أن سيطروا على الجيش المصرى بتجريده من قادته وضباطه الوطنيين الأقوياء ، أن يسوقوا جنوده كالخراف إلى مجاز « هكس » المرسومة .. حيث تعرضت القوات المصرية بسوء اختيار طريق الزحف للاقتناص وللموت عطشاً وجوعاً !

وهكذا بالأخطاء المتعمدة للقيادة الإنجليزية ، وبفشل الحملات المفتعل ، تقدم الإنجليز بنصح مصر بإخلاء السودان مؤقتا حتى تستعيد قوتها ، مشفقين على ماليتها المرتبكة من نفقات استرجاعه ! وما ذلك إلا ليعودوا إليه فاتحين فيما بعد ، وليضعوا عليه باسم حق الفتح يدهم .

إلى هذا فطن شريف باشا رئيس الوزراء يومئذ ، فقدم استقالته محتجاً بأن إخلاء مصر للسودان ، يسقط حقها فى الوحدة ، ويجعله نهباً للدول الأخرى ، مصراً على ضرورة بقاء حوض النيل ومنابعة كلا لا يتجزأ . إلا أن الإنجليز نفذوا أمر الإخلاء وفقاً للخطة الموضوعة . وأجبروا مصر على إرسال « غوردون » لتنفيذ خطة الجلاء عام ١٨٨٤ ، ليعودوا إلى السودان فاتحين ، وليحظوا بنصيب الأسد فى إدارته طبقا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، مع أن مصر هى التى تحملت وحدها نفقات الحملة . ولولا شجاعة جنودها وقوة احتمالهم لما نجحت ، بشهادة المؤرخين والعسكريين الإنجليز .

وفى الوقت الذى كانت تسعى فيه مصر لتعديل تلك الاتفاقية الجائرة ، اتخذ الإنجليز حادثاً فرديا ، هو حادث اغتيال السردار عام ١٩٢٤ ، ذريعة لسلبها من حقها فى السودان ، بإجبارها على سحب جنودها منه ، وبتجريدها من كل مظاهر الاشتراك فى الإدارة . كما منعوا لجنة الدستور قبل ذلك من أن تحدد علاقة مصر بالسودان ، بحجة أن هذه العلاقة محددة بالإتفاقية سالفة الذكر . وهكذا حرص الإنجليز على قطع كل سبيل للمحافظة على وحدة الوادى . ولم يقبلوا الاتفاق على هذا الأساس مع المفاوضين المصريين إطلاقا فى المفاوضات التى أجريت وفشلت ، قبل نجاح مباحثات معاهدة أغسطس ١٩٣٦ ، التى وإن سمحت بعودة بعض وحدات الجيش المصرى إلى مناطق محددة فى السودان ، وبتعيين خبير اقتصادى مصرى ، إلا أنها تركت مسألة الوحدة معلقة ، ولم تحقق مطالب المصريين والسودانيين فى الاندماج فى وحدة قومية واحدة . هذا فى الوقت الذى عمد فيه الإنجليز إلى تدعيم سلطانهم فى السودان ، وانفرادهم بحكمه ، بتشجيع الدعوات الانفصالية ، ونثر بذور الوصولية عن طريق إقطاع

الأراضى الشاسعة لبعض كبار السودانيين ، ومنحهم الألقاب والمزايا الاستثنائية ، وبإطلاق يد المبشرين والمستعمرين فى مناطق السودان الجنوبية ، وبإغلاق أبواب الهجرة والتعمير الاقتصادى فى وجه المصريين بينما تفتح على مصراعيها لليونانيين وغيرهم من طفيليات الإمبراطورية البريطانية .

نحن لا ننظر إلى السودان نظرة الإنجليز الاستعمارية ، ولا نريد دخوله فاتحين أو مستعمرين . وإنما نريد إدماج شطرى الوادى والمناطق الاستراتيجية المتاخمة له فى وحدة قومية واحدة ، عن طريق الاستفتاء الشعبى العام ، وعلى أساس المساواة فى الحقوق والواجبات ، وبحيث يتمتع أفراد شعوبها جميعاً بمستوى أعلى مما يتمتعون به الآن من الرفاهية المادية فى ظل أقصى عدالة اجتماعية ممكنة .

هذا الاتجاه نحو الوحدة القومية المصرية السودانية الشاملة لمنابع النيل والمناطق الاستراتيجية المتاخمة له ، كان ولا يزال ممثلا فى الحزب الوطنى الذى ظل يحمل لواءه وحيداً ، حتى عادت إليه البلاد عقب إبرام معاهدة أغسطس ١٩٣٦ . ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى عم هذا الاتجاه وشاع . فإذا بالأحزاب والهيئات تطالب جميعا بالجلاء ووحدة الوادى . نعم إن البيانات العاطفيه التى أصدرتها الأحزاب والجماعات لم يقابلها الشعب بالحماسه المنتظرة . وقد خيب أملها جميعاً فى أن تقطره وراءها فى حركة شعبية كبرى تسعى لتحقيق أهداف البلاد القومية . إلا أن هذا لا يعنى أن الشعب كان فاتراً أو يائسا أو غير مستعد لاستئناف الكفاح . بل هو يعنى أن هذا الشعب لم يعد يؤمن بهذه الأحزاب والجماعات ، ولم يعد يأمنها على أن تتولى زمام الحركة الوطنية

بعد أن أساءت توجيهها . وكيف يأتمنها على استرداد حقوقه كاملة ، وهى التى لم تستطع أن تحافظ على ما اكتسب خلال المراحل الأولى من كفاحه الشاق المرير من حقوق ؟

إن الشعب ليشعر فى قرارة نفسه أن هذه الأحزاب جميعاً غريبة على هذا الاتجاه الجديد ، ولا تستطيع النهوض بأعبائه ،وحتى الحزب الوطنى ، وإن كان أول من سار فى هذا الاتجاه منذ عشرات السنين ، إلا أنه لم يستطع مواصلة السير فيه بنجاح ، واستطاع الوفد أن ينتزع منه زمام الحركة الوطنية عام ١٩١٩ . وقد انصرف الحزب الوطنى على أثر ذلك إلى مجرد الحملة على الوفد ، وتحول من حزب حركى إلى حلقة متواضعة من الأشخاص الناقمين الباكين على إفلات زمام الزعامة من أيديهم . وقد انصرفوا عن استئناف حركتهم بإعادة الكرة بعزيمة أقوى ، وبإدراك أعم ، وبوسائل أجدى كما كان المنتظر من كل مكافح حق إلى القعود عن العمل المنتج وصب اللعنات على الوفد واتهامه بسرقة الزعامة منهم . . لكأن الزعامة بضاعة تسرق ، ولكأن الشعب قطيع بلا وعى ولا إدراك ! ثم تمادوا فى خطأهم فوضعوا يدهم أكثر من مرة فى يد أحزاب الأقلية . وهو لعمرى تصرف سخيف قائم على الحقد والكراهة فلو كان الحزب الوطنى يمثل الفكرة الوطنية الحقة . . لو كان الحزب الوطنى يمثل الوطنية المتسامية على السياسة الحزبية الوصولية ، والزاهدة حقاً فى جاه الحكم ، لما وضع يده يوماً فى يد أحزاب الأقلية الوصولية التافهة ، ولحاربها جميعاً محاربته للوفد . الذى لن يستطيع أن يسترد منه الزعامة المفقودة بمجرد التباكى مع المنشقين الحاقدين ، أو الطامعين فى أسلاب الحكم والزعامة !